

الفصل الخامس

طعن أعداء السنة في رواتها

لقد دأب أعداء السنة على تلمس النقائص لرواة السنة النبوية، فوجَّهوا سهامهم إلى رواة الحديث ورجاله، في محاولة منهم لتقويض الدعامة الأساسية التي قام عليها علم الرواية في الإسلام، بدءًا من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من أئمة التابعين، فهاجموا أكبر صحابي روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أبو هريرة رضي الله عنه، وكذلك هاجموا الإمام ابن شهاب الزهري رحمته الله، وهو إمام من أكبر أئمة الحديث في عصره، وأول من دَوَّن السنة من التابعين، وله إسهامات كبيرة في نشر الحديث، وهو من أوائل الذين دعوا إلى ضرورة الأخذ بالسند والالتزام به.

إن الصحابة رضي الله عنهم هم وحدهم الذين روَّوا الحديث النبوي والأفعال والموافقات. فهم رجال الطبقة الأولى من الرواة، سواء كانت الرواية عن السماع والرؤية المباشرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو روى من لم يسمع منهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة عن من سمع منه أو رأى.

والتابعون هم الذين نقلوا السنة عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. ولولا هؤلاء جميعًا ما وصلنا منها شيء قط؛ لذلك نجد منكري السنة شديدي الحقد على الرواة جميعًا، وهم يرسلون القول على عواهنه، ويطلقون ألسنتهم في سيرتهم الطاهرة ليدنسوها، من أجل الوصول إلى إسقاط السنة من عليائها لو استطاعوا، وهيئات هيهات.

طعن أعداء السنة في الصحابة والتابعين:

إن الصحابة رضي الله عنهم عند منكري السُّنة غير عدول، يعني لا يوثق في قولهم ولا في فعلهم، ويدَّعون أنهم كان يطعن بعضهم في بعض، وأن منهم الخونة والمنافقين؟ أما التابعون، فإن منكري السنة يتهمونهم بأنهم هم الذين زوَّروا الأحاديث النبوية

ونسبوها إلى رسول الله ﷺ، وكأنها أقواله وأدخلوا الغش على الناس، وجعلوا هم والفقهاء السنة مصدرًا ثانيًا للتشريع في الإسلام بعد القرآن؟!!

تفنيد هذا الافتراء:

أولاً: إن عدالة الصحابة رضي الله عنهم جميعاً أمرٌ متفق عليه بين المسلمين، ولم يخالف في عدالتهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء، لا يُعَدُّ بأقوالهم وآرائهم لعدم استنادها إلى برهان، وهم أصحاب الأهواء من الفرق الكلامية والسياسية من الشيعة والخوارج والمعتزلة وغيرهم، وهؤلاء هم الذين مهّدوا الطريق للمبشرين والمستشرقين وأعداء السنة النبوية للقدح في الصحابة رواة الحديث والسنن عن رسول الله ﷺ.

إنَّ عدالة الصحابة أمرٌ مُقَرَّرٌ بإجماع المسلمين وهو معلوم من الدين بالضرورة؛ لأنه ورد فيهم ما يوجب لهم الجلالة ويجعلهم في قمة الثقة والأمانة. فهم جلساء رسول الله ﷺ، اختارهم الله ﷻ لِصُحْبَةِ رَسُوْلِهِ ﷺ وجعلهم أمناء على حديثه، كيف لا، وقد رَزَّاهُمْ الله ورسوله واجتمعت الأمة على ذلك فلا سبيل إلى الطعن فيهم.

ومعنى عدالة الصحابة: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ لما تُصِفُوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وُسْمُو الْأَخْلَاقِ والترفُّع عن سفاسف الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم.

إن أهل السنة لا يدَّعون العصمة لأصحاب النبي ﷺ ولكن الله ﷻ وفاءً بما تكفل به من حفظ دينه وشريعته هيئاً من الأسباب ما حَفِظَهُمْ به وبتوقيفه ﷻ من أن يتعمد أحدٌ منهم الكذب على رسول ﷺ.

ثانياً: إن الذي حكم بعدالة الصحابة وديانتهم هو الله ﷻ، ورسوله ﷺ كما هو معلوم ومتواتر في نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول بشهادة الله ﷻ لهم وشهادة الرسول الكريم ﷺ. وكفى بذلك فضلاً من الله ونعمة: أما شهادة الله فنكتفي منها بقوله تَعَالَى: ﴿وَالسَّيْقُوتَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ

تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿التوبة: ١٠٠﴾، فهذه شهادة وتزكية من الله ﷻ للصحابة رضي الله عنهم، فماذا يقول منكرو السنة الحاقدون في من أننى الله عليه هذا الثناء، والله لا يحابي أحداً، ولا يقول إلا الصدق فقد رضى عنهم، ورضوا عنه وذلك هو الفوز العظيم.

والتابعون الذين نقلوا الحديث النبوي والسنن النبوية عن الصحابة رضي الله عنهم قد اتبعوهم بإحسان في الاعتقاد والأقوال والأعمال.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الفتح: ٢٩). وهذه شهادة وتزكية خاصة بالصحابة رضي الله عنهم.

أما شهادة الرسول ﷺ فما أكثر ما ورد فيها، وحسبنا منها قوله ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (رواه البخاري ومسلم). وفي رواية للبخاري ومسلم أيضاً: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

وخير القرون الثلاثة هو قرنه ﷺ، وفيه عاش أصحابه الأبرار، وبهم صار خير القرون. هذا هو الحق، ولكن منكري السنة يريدون أن يخلطوا بين سيرة الصحابة، البررة، وسيرة المنافقين، فيجعلون المنافقين من الأصحاب، ويثبتون لهم الخيانة. والمنافقون كفره وإن أظهروا الإيمان، فسقة وإن تظاهروا بالتقوى، وهذه الحقائق لا تغيب عن منكري السنة ولكن العناد والمكر السيء هو الذي ران على قلوبهم فقسى، وغشى أبصارهم فعميت، ولله في خلقه شؤون.

ثالثاً: هل يقصد أعداء السنة الكلام عن شخص الصحابة رضي الله عنهم ومكانتهم عند ربهم؟ أم المقصود الكلام عن روايتهم للدين؟ إن كان الأول فمعناه تكذيب القرآن الذي جاء بالترضي عنهم، وذكر فضائلهم.

وإن كانت المسألة عن روايتهم للدين فقد حسم دين الإسلام القضية عندما تعهد الله ﷻ بحفظ دينه فلا بد أن يكون الدين محفوظاً، فالذي يرفض روايات الصحابة ويؤوز عليهم الكذب أو النسيان فلا مفر له من أمرين: إما أن يأتينا بروايات أخرى وأناس آخرين يحملون لنا الدين، ولم يوجد ولن يوجد، فإن لم يستطع ولن يستطيع، فعليه أن ينكر القرآن والسنة وينكر الدين نفسه، وبهذا أو ذاك، فهو خارج نطاق العقل والمعقول لأن الذي اتفقت عليه عقول البشر قاطبة مسلمهم وكافرهم أن هناك ديناً اسمه الإسلام رواه قوم اسمهم الصحابة فهذه حقيقة مسلمة حتى لدى الكافرين!

قال الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ زَنْدِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِنْدَنَا حَقٌّ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَنَةَ، وَالْجُرْحُ بِهِمْ أَوْلَى، وَهُمْ زَنَادِقَةٌ»^(١).

هذا هو الحق الصراح والصدق القراح أن أعداء السنة قد تذرّعوا بإنكارها وإنكار حُجَّتِهَا إلى إبطالها رأساً وبذلك مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأعجب بكفر هؤلاء، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ عَنِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ: فَيَا وَيْلٌ مَنْ أَبْغَضَهُمْ أَوْ سَبَّهُمْ أَوْ أَبْغَضَ أَوْ سَبَّ بَعْضَهُمْ، وَلَا سِيَّامَا سَيِّدُ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الرَّسُولِ وَخَيْرُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ، أَعْنِي الصَّدِيقَ الْأَكْبَرَ وَالْخَلِيفَةَ الْأَعْظَمَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ الطَّائِفَةَ الْمُخْذُولَةَ مِنَ الرَّافِضَةِ يُعَادُونَ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ وَيُبْغِضُونَهُمْ وَيُسَبُّونَهُمْ، عِيَاذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُقُوبَهُمْ مَعْكُوسَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ مَنكُوسَةٌ، فَأَيْنَ هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِبْرَانِ بِالْقُرْآنِ، إِذْ يَسُبُّونَ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص ٤٩.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ يَتَرَضُّونَ عَمَّنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَسُبُّونَ مَنْ سَبَّهَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُؤَالُونَ مَنْ يُؤَالِي اللَّهَ، وَيُعَادُونَ مَنْ يُعَادِي اللَّهَ، وَهُمْ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ، وَيَقْتَدُونَ وَلَا يَتَّبِدُونَ وَلِهَذَا هُمْ حِزْبُ اللَّهِ الْمُفْلِحُونَ وَعِبَادُهُ الْمُؤْمِنُونَ^(١).

رابعاً: يقول أعداء السنة إنه كان هناك منافقون على عهد النبي ﷺ، والجواب أن النبي ﷺ لم يمت إلا وقد عرّف أصحابه المنافقين يقيناً أو ظناً أو تهمة، ولم يبق أحد من المنافقين غير متهم بالنفاق. ومما يدل على ذلك، وعلى قلتهم وذلتهم ونفرة الناس عنهم، أنه لم يُحسّ لهم عند وفاة النبي ﷺ حراكٌ، ولما كانوا بهذه المثابة لم يكن لأحد منهم مجال في أن يحدث عن النبي ﷺ لأنه يعلم أن ذلك يعرضه لزيادة التهمة ويجر إليه ما يكره.

وقد سمي أهل السير والتاريخ جماعة من المنافقين لا يُعرّف عن أحد منهم أنه حدث عن النبي ﷺ، وجميع الذين حدثوا كانوا معروفين بين الصحابة أنهم من خيارهم.

إن المنافقين الذين كشف الله ﷻ ورسوله ﷺ سترهم، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم، والمرتدين الذين ارتدوا في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، ولم يتوبوا ويرجعوا إلى الإسلام وماتوا على ردتهم هم بمعزل من شرف هذه الصحبة وبالتالي بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول جمهور العلماء والأئمة إنهم عدول، وفي تعريف العلماء للصحبة ما ينفي عنها هؤلاء وأولئك.

خامساً: أما الأعراب فإن الله ﷻ كشف أمرهم بموت رسوله ﷺ، فارتد المنافقون منهم، فيتبين أنه لم يحصل لهم بالاجتماع بالنبي ﷺ ما يستقر لهم به اسم الصحبة الشرعية، فمن أسلم بعد ذلك منهم فحكمه حكم التابعين.

(١) تفسير ابن كثير (٤/٢٠٣).

سادسًا: أما مسلمة الفتح فإن الناس يغلطون فيهم يقولون: كيف يُعقل أن ينقلبوا كلهم مؤمنين بين عشية وضحاها، مع أنهم أسلموا حين قُهرُوا وغلبوا ورأوا أن بقاءهم على الشرك يضر بديانهم، والصواب أن الإسلام لم يزل يعمل في النفوس منذ نشأته. ويدلك على قوة تأثيره إسلام جماعة من أبناء كبار رؤسائهم ومفارقتهم آبائهم قديمًا، فمنهم عمرو وخالد ابنا أبي أحيحة سعيد بن العاص، والوليد بن الوليد بن المغيرة، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وهشام بن العاص بن وائل، وعبد الله أبو جندل ابنا سهيل بن عمرو وغيرهم، وآباء هؤلاء هم أكابر رؤساء قريش وأعزهم وأغناهم، فارقهم أبناؤهم وأسلموا.

فالرؤساء عاندوا واستكبروا، وتابعهم أكثر قومهم مع شدة تأثيرهم بالإسلام، فكان في الشبان من كان قوي العزيمة فأسلموا وضحوا برياستهم وعزهم وغناهم، متقبلين ما يستقبلهم من مصاعب ومتاعب، وبقي الإسلام يعمل عمله في نفوس الباقين، فلم يزل الإسلام يفسو فيهم حتى بعد هجرة المصطفى ﷺ.

ثم لما كان صلح الحديبية وتمكن المسلمون بعده من الاختلاط بالمشركين ودعوة كل واحد قريبه وصديقه فشا الإسلام بسرعة وأسلم في هذه المدة من الرؤساء خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة وغيرهم، والإسلام يعمل عمله في نفوس الباقين، فالإسلام كان قد طرد الشرك وخرافاته من نفوس عقلاء قريش كلهم قبل فتح مكة، ولم يبق إلا العناد المحض يلفظ آخر أنفاسه، فلما فتحت مكة مات العناد ودخلوا في الإسلام الذي قد كان تربع في نفوسهم من قبل.

ويوضح لك ذلك أن الذين عاندوا إلى يوم الفتح كانوا بعد ذلك من أجد الناس في الجهاد، كسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وعمه الحارث ويزيد بن أبي سفيان.

وما يذكره كثير من الكتاب من العصبية بين بني هاشم وبني أمية فهذا مما يخالف الحقيقة؛ فقد شمل الإسلام الفريقين ظاهرًا وباطنًا، وكما أسلم قديمًا جماعة من بني هاشم فكذلك من بني أمية كابني سعيد بن العاص وعثمان بن عفان وأبي حذيفة بن

عتبة، وكما تأخر إسلام جماعة من بني أمية فكذلك من بني هاشم، وكما عاداه بعض بني أمية فكذلك بعض بني هاشم كأبي لهب بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن المطلب، ونزل القرآن يذم أبا لهب ولا نعلمه نزل في ذم أموي معين.

وتزوج النبي ﷺ بنت أبي سفيان بن حرب الأموي ولم يتزوج هاشمية، وزوج إحدى بناته في بني هاشم وزوج ثلاثاً في بني أمية، فلم يبق الإسلام في أحد الجانبين حتى يحتمل أن يستمر هدفاً لكرهية الجانب الآخر. بل ألف الله قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخواناً وأصبح الإسلام يلفهم جميعاً. يحبونه جميعاً ويعظمونه جميعاً ويعتزون به جميعاً ويحاول كل منهم أن يكون حظه منه أوفر.

سابعاً: فإن قيل: مهما يكن من حال الصحابة رضي الله عنهم فإنهم لم يكونوا معصومين فغاية الأمر أن يُحْمَلُوا على العدالة ما لم يتبين خلافها، فلماذا يعدل المحدثون مَنْ تَبَيَّنَ ما يوجب جرحه منهم؟ فالجواب من أوجه:

الوجه الأول: أنهم تدبروا ما نقل من ذلك فوجدوه ما بين غير ثابت نقلاً أو حكماً أو زلة تيب منها أو كان لصاحبها تأويل.

الوجه الثاني: أن أئمة الحديث اعتمدوا فيمن يمكن التشكك في عدالته من الصحابة اعتباراً لِمَا ثبت أنهم حدثوا به عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر عنه، وعرضوها على الكتاب والسنة وعلى رواية غيرهم مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التهمة، بل وجدوا عامة ما رَوَوْه قد رواه غيرهم من الصحابة ممن لا تتجه إليه تهمة، أو جاء في الشريعة ما في معناه أو ما يشهد له.

الوجه الثالث: أن الوليد بن عقبة بن أبي معيط رضي الله عنه هو أشد من يشنع به المعترضون على إطلاق القول بعدالة الصحابة، إذا نظرنا إلى روايته عن النبي ﷺ لنرى كم حديثاً روى في فضل أخيه لأمه عثمان بن عفان؟ وكم حديثاً روى في فضل نفسه

ليدافع ما لحقه من التهمة؟^(١) هالنا أننا لا نجد له رواية البتة، اللهم إلا أنه يوجد عنه حديث في غير ذلك لا يصح عنه، وهو ما رواه أحمد وأبو داود من طريق رجل يقال له أبو موسى عبد الله الهمداني عن الوليد بن عقبة قال: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ جَعَلَ أَهْلُ مَكَّةَ يَأْتُونَهُ بِصَبْيَانِهِمْ فَيَمَسُّحُ عَلَى رُءُوسِهِمْ وَيَدْعُو لَهُمْ، فَجِيءَ بِي إِلَيْهِ وَإِنِّي مُطِيبٌ بِالْخُلُوقِ، فَلَمْ يَمَسِّحْ عَلَيَّ رَأْسِي، وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ أُمِّي خَلَقْتَنِي بِالْخُلُوقِ فَلَمْ يَمَسِّنِي مِنْ أَجْلِ الْخُلُوقِ»^(٢).

هذا جميع ما وجدناه عن الوليد عن النبي ﷺ وأنت إذا تفقدت السند وجدته غير صحيح لجهالة الهمداني، وإذا تأملت المتن لم تجده منكراً ولا فيه ما يمكن أن يتهم فيه الوليد، بل الأمر بالعكس فإنه لم يذكر أن النبي ﷺ دعا له، وذكر أنه لم يمسح رأسه. أليس في هذا دلالة واضحة على أنه كان بين القوم وبين الكذب على النبي ﷺ حِجْرٌ محجور؟ فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، وإن كان فيهم من له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه.

ثامناً: إن قيل: فلماذا لم يحفظهم الله تعالى من الخطأ؟ فالجواب أن الخطأ إذا وقع من أحد منهم فإن الله ﷻ يبيئ ما يوقف به عليه، وتبقى الثقة به قائمة في سائر الأحاديث التي حدث بها مما لم يظهر فيه خطأ، فأما تعمّد الكذب فإنه إن وقع في حديث واحد لزم إهدار الأحاديث التي عند ذاك الرجل كلها، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره.

إن العدالة شيء، والعصمة شيء آخر والذين قالوا إن الصحابة عليهم السلام عدول لم يقولوا قط إنهم معصومون من المعاصي ولا من الخطأ والسهو والنسيان، وإنما أرادوا

(١) انظر في الدفاع عن الصحابي الجليل "الوليد بن عقبة" تعليق الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله على كتاب "العواصم من القواصم" للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ص: ١٠٢ - ١٠٥).

(٢) الخُلُوق: طيبٌ مركَّب من الزعفران وغيره، تغلب عليه الحمرة والصُفرة من طيب النساء.

أنهم لا يتعمدون كذباً على رسول الله ﷺ حتى الذين حُدُّوا في حَدٍّ أو اقترفوا إثماً تابوا أو لابسوا الفتن والحروب ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله ﷺ، ومما ينبغي أن يُعلم أن الذين قارفوا إثماً ثم حُدُّوا هم قلة نادرة جداً لا ينبغي أن يُغلب شأنهم وحالهم على حال الألف المؤلفة من الصحابة رضي الله عنهم الذين ثبتوا على الجادة والصراف المستقيم، وجانبوا المآثم والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا.

وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون في عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم لا تُعرف له رواية وبعضهم لم يُعرف له إلا الحديث والحديثان والثلاثة، ومروياتهم معروفة وثابته من رواية غيرهم، فلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه، ممّا يجعل الباحث المتثبت مطمئناً إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء في عدالة الصحابة. والذين يقول العلماء بعدالتهم إنما أرادوا في الرواية، وأما ملابتهم للحروب والفتن، وانحيازهم لمعاوية فهي أمور اجتهادية، وهي لا تُخلّ بهذه العدالة، والله يغفر لنا ولهم، ويرحم الله القائل: «إِنَّ هَذِهِ دِمَاءُ طَهَّرَ اللَّهُ مِنْهَا سَيُوفَنَا، فَلَنُطَهِّرَ مِنْهَا أَلْسِنَتَنَا».

حَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

اختلف في اسم أبي هريرة رضي الله عنه، واسم أبيه على أقوال كثيرة من أشهرها أنه كان في الجاهلية يُسمَّى عبد شمس بن صخر، فلما أسلم سَمَّاهُ الرسول ﷺ عبد الرحمن، وهو من قبيلة دَوْسٍ إحدى قبائل اليمن، وأمه أميمة بنت صفيح بن الحارث دَوْسية أيضًا.

وسبب تكنيته بأبي هريرة ما رواه "الترمذي" عنه أنه قال: «كُنْتُ أَرْعَى غَنَمَ أَهْلِي وَكَانَتْ لِي هُرَيْرَةٌ صَغِيرَةٌ، فَكُنْتُ أَضْعُهَا بِاللَّيْلِ فِي شَجَرَةٍ، فَإِذَا كَانَ النَّهَارُ ذَهَبَتْ بِهَا مَعِيَ فَلَعَبْتُ بِهَا، فَكَتَوْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ». (حسنه الألباني).

والمشهور أنه أسلم سنة سبع من الهجرة بين الحديبية وخيبر، وكان عمره حينذاك نحوًا من ثلاثين سنة، ثم قدم المدينة مع النبي ﷺ حين رجوعه من خيبر، ولازم الرسول ﷺ ملازمة تامة، يدور معه حيثما دار، ويأكل عنده في غالب الأحيان، إلى أن تُوُفِّيَ ﷺ.

وكثيرًا ما تحمَّلَ ﷺ آلام الجوع حرصًا منه على أن لا يفوته شيء من حديث رسول الله ﷺ. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ»، (رواه البخاري). وقال ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَخْرُفُ فِيمَا بَيْنَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةٍ عَائِشَةَ مَعْشِيًّا عَلَى، وَيَرَى أَنِّي مَجْنُونٌ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ، مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ» (رواه البخاري).

وفي رواية: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَصْرَعُ بَيْنَ مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَيَقُولُ النَّاسُ: «إِنَّهُ مَجْنُونٌ»، وَمَا بِي جُنُونٌ، مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ» (رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" بإسناد صحيح).

ولقد افترى على الحق من زعم أن أبا هريرة رضي الله عنه كان مُصَابًا بالصرع استنادًا إلى كلمته «أُصْرِعُ» الواردة في هذا الأثر، فقد فسر أبو هريرة رضي الله عنه هذا الصرع بأنه صرع جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض. وأيضًا فالذين تكلموا في حياة أبي هريرة رضي الله عنه من المؤرِّخين المُسلمين لم يذكروا لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض، فمن أين جاء بعض المُستشرقين بهذه الفرية، وليس لهم ما يرجعون إليه في تاريخ حياته إلا ما كتبه المؤرِّخون المُسلمون؟!!

أما عبادته وورعه فقد أخرج أحمد بإسناد صحيح عن أبي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قَالَ: «تَضَيَّعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَبْعًا، فَكَانَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ وَخَادِمُهُ يَعْتَقِبُونَ اللَّيْلَ أَثَلَاثًا: يُصَلِّي هَذَا، ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا».

عدالة أبي هريرة رضي الله عنه؛

لقد ثبتت العدالة لأبي هريرة رضي الله عنه بتعديل الله تعالى العام لأصحاب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وتعديل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم، بالآيات والأحاديث الكثيرة، وذلك لما كانوا عليه من صدق الإيمان وحسن الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما قاموا به من جهود وتضحيات، لنصرة الإسلام وإعلاء كلمته.

ولو لم يرد من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم شيء لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المَهْج والأموال، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين: القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكِّين الذين يحيئون بعدهم.

ولم يثبت من خلال سيرة أبي هريرة رضي الله عنه ما ينافي ذلك من ردة أو كذب، أو نفاق، أو غير ذلك، مما نعيذه بالله تعالى منه، ومما يؤكد ذلك: رواية الصحابة والتابعين الذي بلغ عددهم المئات عنه. كما أن العدالة تثبت عند علماء الجرح والتعديل للراوي من غير الصحابة رضي الله عنهم، برواية عدلين عنه وتوثيقهم له، ومنهم من اكتفى بتعديل واحد له. فكيف بمن روى عنه أكثر من عشرين صحابيًا، ومئات من ثقات التابعين، ووثقوه.

إن رواية الكثيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه من الصحابة رضي الله عنهم وثقات التابعين، واعتماد من بعدهم من علماء الأمة وفقهائها ومجتهديها على رواياته التي صحت نسبتها إليه إلى جانب ما صحت نسبتها إلى الصحابة الآخرين رضي الله عنهم من روايات، لأدل وخير شاهد على عدالته رضي الله عنه، وأمانته فيما رُوِيَ ونقل عن رسول الله صلوات الله وسلاماته.

لهذا كله أجمع العلماء من المحدثين وغيرهم على تعديل أبي هريرة رضي الله عنه مع غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وقبول ما صحت نسبتها إليه من روايات، أما ما لم تصح نسبتها إليه فهي مردودة لا يُحتج بها مثل غيرها من الروايات الضعيفة والموضوعة المنسوبة إلى غيره من الصحابة من آل البيت وغيرهم رضي الله عنهم.

وعليه، فلا التفات إلى التشكيك بما صحت نسبته إليه من روايات من قِبل من توارثوا سوء الظن بأصحاب رسول الله صلوات الله وسلاماته، ومن ردّدوا مفترياتهم من الجاهلين بسيرة هذا الصحابي الجليل، والمستخفين بشرف صحبته لرسول الله صلوات الله وسلاماته.

ضبط أبي هريرة رضي الله عنه؛

وإذا كانت العدالة قد تحققت لأبي هريرة رضي الله عنه بكل الاعتبارات المتقدمة، فإنه قد تحقق له أيضًا: الضبط التام لروايته، وقد شهد بذلك تلاميذه وغيرهم من المختبرين لحفظه وضبطه.

وكان من أثر ملازمة أبي هريرة رضي الله عنه للرسول صلوات الله وسلاماته ملازمة تامة، أن اطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول صلوات الله وسلاماته وأعماله، ولقد كان سيء الحفظ حين أسلم، فشكا ذلك إلى رسول الله صلوات الله وسلاماته، فقال له: «أَفْتَحْ كِسَاءَكَ»، فَبَسَطَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «ضُمَّهُ إِلَى صَدْرِكَ» فَضَمَّهُ، فَمَا نَسِيَ حَدِيثًا بَعْدَهُ قَطُّ. وهذه القصة - قِصَّةُ بَسْطِ الثَّوبِ - أخرجها أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد والنسائي، وأبي يعلى، وأبي نعيم.

فما زعمه اليهودي (جولدسيهر) من أن هذه القصة موضوعة وضعها العامة تبريرًا لكثرة حديثه، إنما هو افتراء محض، وتخيل لا يبرره العلم، وتعصب أوحى به التحامل اليهودي على أكبر صحابي روى حديث رسول الله صلوات الله وسلاماته، فما هي أدلته العلمية

في أن هذه القصة مختلفة؟ هل عثر فيما بين يديه من نصوص التاريخ على ما يؤيد هذه الدعوى، حتى يكذب أئمة الحديث الذين نقلوا هذه القصة ووثّقوا روايتها؟!

والمُسْتَشْرِقُونَ، ومن لَفَّ لَفَّهُمْ يتظاهرون باستغراب قوة الحفظ عند أبي هريرة إلى هذا الحد، ولو نظروا إلى الأمر بعين الإنصاف، وعلى ضوء علم النفس وعلم الاجتماع، لما وجدوا فيه غرابة ولا بُعْدًا، فلكل أُمَّة ميزة تمتاز بها على غيرها.

والحفظ من الميزات التي امتاز بها العرب، وفي الصحابة رضي الله عنهم وكبار التابعين ومن بعدهم، مَنْ كان آيةً في سرعة الحفظ وقوة الذاكرة، ومن علم أن البخاري كان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدھا، وأن أحمد بن حنبل كان يحفظ ستمائة ألف حديث، وأن أبا زرعة كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، لا يستغرب على أبي هريرة أن يحفظ ما حفظ، وكل أحاديثه التي أُثِرَتْ عنه كما جاء في "مسند بقي بن مخلد"، خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثًا، وما زال علماء العربية وكبار الشعراء قديمًا وحديثًا يحفظون من الشعر والنثر ما لا يُعَدُّ شيئًا بجانبه حفظ أبي هريرة لأحاديثه التي حَدَّثَ بها، فھا هو الأصمعي كان يحفظ خمسة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب كما يذكر الرواة.

ولقد ذكر الكاتب المُحَقِّق الأستاذ محب الدين الخطيب ما شاهده من حفظ الشيخ الشنقيطي رحمته الله ما يدعو إلى الدهشة، وإليك ما قاله في ذلك: «نحن نعرف معرفة شخصية الأستاذ العلامة الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي رحمته الله وكان يحفظ الشعر الجاهلي كله، ويحفظ شعر أبي العلاء المعري كله، ولو رحنا نَعُدُّ ما يحفظه لكان شيئًا عظيمًا.

وكتابه "الوسيط في تراجم علماء وأدباء شنقيط" كتبه من أوله إلى آخره من حفظه إجابة لاقتراح شيخنا الشيخ طاهر الجزائري، وفي هذا الكتاب أنساب أهل شنقيط رجالًا ونساءً، وذكر قبائلهم وما نظموه وما يؤثر عنهم من مؤلفات وأخبار، ولم يكن لذلك مرجع يرجع إليه قبل كتاب "الوسيط" الذي ألفه الشيخ أحمد بن الأمين على ما نعرفه نحن شخصيًا، فما حفظه أبو هريرة رضي الله عنه من أحاديث رسول الله ﷺ في

طول صحبته لا يحییء فی کمیتہ شیئاً بجانب ما شاهدناه من محفوظ الشیخ الشنقیطی فضلاً عن غیرہ من رجال اُمتِنّا الممتازین بجودة الحفظ وقوة الذاكرة» (١).

على أن الصحابة فی عصره اعترفوا له بكثرة الحفظ، فعن الولید بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبی هريرة رضی اللہ عنہما: «يا أبا هريرة أنت كنت ألزمتنا لرسول الله صلی اللہ علیہ وسلم وأحفظنا لحديثه». (رواه الإمام أحمد، والترمذي، والحاكم، وصححه الذهبي والألباني وأحمد شاكر والأرنؤوط).

وروى البخاري ومسلم وأحمد عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعتُه يحدث عن النبي صلی اللہ علیہ وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي». ومعنى كلام أبي حازم أن أبا هريرة رضی اللہ عنہ لم يزد فيه ولم ينقص منه على مدى المدة المذكورة. ومعنى تسوسهم: تتولى أمورهم.

وقد امتحنه مروان بن الحكم أمير المدينة في دقة حفظه، فخرج من الامتحان فائزاً، وذلك كما نقله ابن حجر في "الإصابة" عن أبي الزعيرة كاتب مروان: من أن مروان أرسل إلى أبي هريرة رضی اللہ عنہ فجعل يحدثه، وأجلس أبا الزعيرة خلف السريـر يكتب ما يحدث به حتى إذا كان في رأس الحول أرسل إلى أبي هريرة فسأله في تلك الأحاديث، فأعادها عليه، فنظر مروان في المكتوب عنده فما غيّر حرفاً. (رواه الحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي).

ولعل في هذا ما يرد إفاك المستشرقين المتعصبين وأذئابهم من المسلمين الذين يشكون في حفظ أبي هريرة رضی اللہ عنہ وصدقه لا لغرض منهم عند أبي هريرة نفسه، ولكنها إحدى محاولاتهم للنيل من الإسلام والتشكيك في سلامة بنيانه.

لقد كان أبو هريرة رضي الله عنه من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ فقد رُوي عنه نحو خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً مسنداً، وتعود كثرة رواياته وحفظه لها إلى أمور:

١- صحبته للنبي ﷺ مدة تزيد على أربع سنين، وهي مدة كافية لحفظ ما حفظ من أحاديث في العادة، بل لأكثر منها، من قبل مَنْ يتفرغ فيها للأخذ والحفظ.

٢- أخذه لكثير من تلك الروايات عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ولا سيما التي فاته سماعها من النبي ﷺ قبل إسلامه، كأبي بكر وعمر والفضل بن عباس وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة وغيرهم.

فقد عايش هؤلاء وغيرهم من الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ وقتاً غير قليل، وعليه فلم يكن مصدر رواياته كلها الرسول ﷺ وحده، كما لم تكن مدة أخذه لها وحفظه إياها منحصرة بمدة صحبته له ﷺ كما ظن الجاهلون ذلك، وإنما تعدّتها إلى عهد الصحابة الذين عاشوا بعد وفاته ﷺ.

٣- تفرغه للعلم والحفظ.

٤- تأخر وفاته إلى ما بعد سنة خمسين هجرية، وكما توفي قبله أكثر علماء الصحابة وحفاظهم رضي الله عنهم، ولم يبق بعده إلا القليل منهم، كعبد الله بن عمر، وعبد الله ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين وآخرين رضي الله عنهم، وذلك في وقت اشتدت الحاجة فيه إلى علم الصحابة رضي الله عنهم نظراً لاتساع رقعة الدولة الإسلامية، وازدياد الداخلين في الإسلام، وكثرة الباحثين عن العلم من أولاد الصحابة وغيرهم ممن عُنوا بعلم الصحابة باعتبارهم المراجع الوحيدة والأمانة التي تصلهم مباشرة برسول الله ﷺ، ولا سيما من عُرِف منهم بالحفظ والملازمة لرسول الله ﷺ كأبي هريرة رضي الله عنه.

الشبهات الباطلة التي أثرت حول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

لم تمنع صحبة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرسول الله ﷺ وخدمته له، وحمله لسنّته، ولا سيرته الحسنة، وسلوكه الهادئ، وطبعه المسالم، ولا ثناء إخوانه من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإشادة من بعدهم من علماء الأمة من تابعين وغيرهم به، وتقديرهم له، لم يمنع ذلك كلّ أصحاب الأهواء من التقلّول عليه، وإثارة بعض الشبهات الباطلة حوله، وكان منها ما استهدف بعض رواياته، وقد ردّ عليها العلماء من قدامى ومُحدّثين بما أبانَ زيفها وبطلانها، وكان من تلك الشبهات ما استهدف شخصه ورواياته عموماً.

فقد طفحت كتب المبتدعة والمستشرقين، وأعداء الدّين، ومن تتلمذ لهم من جهلة المسلمين المأجورين قديماً وحديثاً بالكيد للإسلام في أشخاص أصحاب رسول الله ﷺ ولا سيما أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ راوية الإسلام الأوّل.

وفي هذه الأزمان المتأخّرة، ظهرت شرذمة من أدعياء العلم والخلق التافهين، جمعوا كناسة العصور كلها من الطّعون والإزراء على صحابة رسول الله ﷺ عامة وأبي هريرة خاصة، يريدون ليهدموا ركنًا شامخًا من أركان الدين وأصلاً وطيداً من أصوله ألا وهو سنّة سيّد المرسلين ﷺ فلم يكتفوا بتلك المزاعم الباطلة، ولكنهم ضموا إليها تافها من القول وزوراً.

وهؤلاء الأدعياء لا يتورّعون عن خلق الشبهات، وإثارة الفتن حول هذا الصحابي الجليل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي وثقه النبي ﷺ وشهد له بالحرص على الحديث، فكيف خوّنونه وقد أمّنه رسول الله ﷺ وجعله على صدقات المؤمنين يحفظها من الخائنين السارقين، أيخون من أمّنه ووثقه رسول الله ﷺ ووثقه صحابته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

الشبهة الأولى: كثرة رواياته رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ:

قال أعداء السنة: إن كثرة روايات أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ مع قصر مدة صحبته لرسول الله ﷺ أمر يدعو إلى الشك في صحتها، ويوجب على هذه الشبهة من وجوه:

أولاً: ليس هذا محل إشكال على الإطلاق، وإذا قمنا بعملية حسابية سريعة يتبين لنا أن هذا الإشكال لا حقيقة له، وبيان ذلك أن مقدم أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ وإسلامه كان عام خيبر، وكانت خيبر في المحرم سنة سبع، وكانت وفاة النبي ﷺ يوم الإثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١١ هـ. ومعنى ذلك أن صحبته للنبي ﷺ زادت على أربع سنين.

إن ثلاث سنوات فقط من صحبة أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ للنبي ﷺ تعني أكثر من (١٠٥٠) يوماً. وقد كان أبو هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ ملازماً للنبي ﷺ ملازمة تامة، يصاحبه أينما حل وارتحل، ويقضي معه معظم يومه، كما أخبر هو عن نفسه رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، وأقر له الصحابة بذلك، فكم حديثاً نتوقع أن يسمع من النبي ﷺ في اليوم؟

نفترض أنه يسمع خمسة أحاديث فقط في اليوم، والمقصود بالأحاديث هنا خمسة مواقف، فالحديث قد يكون قولياً، وقد يكون فعلياً، وقد يكون إقراراً من النبي ﷺ لفعل أو قول فعل أمامه أو بلغه، وقد يكون الحديث وصفاً للنبي ﷺ. فلو نقل أبو هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ لنا فعلاً فعله النبي ﷺ أو حدثاً معيناً - ولو كيفية الخروج للصلاة - فهذا يُعَدُّ حديثاً في عُرف المحدثين.

فلو فرضنا أن أبا هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ سيسمع عند كل صلاة من الصلوات الخمس كلمة من النبي ﷺ، أو يشاهد موقفاً معيناً، فستكون حصيلة العلم الذي يجمعه أبو هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في اليوم الواحد خمسة أحاديث فقط. وليس هذا العدد كبيراً لحال أي صديق مع صديقه، فكيف بحال أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ المتفرغ للعلم، وهو يصاحب أعظم الرسل، وسيد البشر، محمداً ﷺ؟ وعليه؛ ففي آخر صحبة أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ للنبي ﷺ ستكون حصيلة الأحاديث أكثر من خمسة آلاف حديث.

وهكذا هي فعلاً الأحاديث التي تُروى عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في كتب السنة، نحو (٥٣٧٤) حديثاً، فأين المبالغة المنسوبة لأبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في روايته للأحاديث؟

ثانيًا: إن أي منصف يتأمل عدد مروياته رحمته الله مع مدة صحبته للنبي صلوات الله وسلامه عليه يستنتج أنه لا صحة لهذه الزوبعة التي يثيرها أعداء السنة على مروياته رحمته الله.

- فكيف لو علم القارئ الكريم أيضًا أن الخمسة آلاف حديثًا المروية لأبي هريرة رحمته الله في كتب السنة لم يأخذها كلها من النبي صلوات الله وسلامه عليه مباشرة، بل أخذ كثيرًا منها عن إخوانه السابقين في صحبة النبي صلوات الله وسلامه عليه؟
- وكيف لو علم القارئ الكريم أيضًا أن الخمسة آلاف حديثًا المروية لأبي هريرة رحمته الله في كتب السنة تشمل المكرر الذي جاء بمتن ونص واحد ولكن تعددت أسانيده وطرقه؟ فبعض الأحاديث تروى من عشرة طرق ونصها واحد، فهذه يعدّها العلماء عشرة أحاديث وليست حديثًا واحدًا.
- وكيف إذا علم القارئ الكريم أن الخمسة آلاف حديث المروية لأبي هريرة رحمته الله في كتب السنة تشمل الصحيح والضعيف والموضوع؟ يعني أن بعض هذه الأحاديث التي تُنسب لأبي هريرة رحمته الله لم تصح عنه من الأصل.

ثالثًا: في بحث في عدد الأحاديث الثابتة عن أبي هريرة رحمته الله ذكر أحد الباحثين أن أحاديث أبي هريرة رحمته الله في كتاب "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" لمحمد فؤاد عبد الباقي (٣٧٤) حديثًا. وفي كتاب "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، وقد ذكر الأحاديث التي اتفقوا عليها وما انفرد به كل واحد منهما وجدّ العدد مقاربًا.

ثم نظر في الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين في كتاب "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" لمقبل بن هادي الوادعي فوجد أن أحاديث أبي هريرة (٢٧٦) حديثًا فقط! والوادعي قد جمع كتابه هذا من مسند الإمام أحمد والسنن الأربعة ومسند البزار ومستدرك الحاكم وغيرها من المصادر، فيصير مجموع أحاديث أبي هريرة رحمته الله في الصحيحين والصحيح المسند (٦٥٠) حديثًا فقط.

رابعاً: قد تتبّع الدكتور محمد عبده يماني مجموع مرويات أبي هريرة باستخدام الحاسب الآلي، وخلص إلى نتائج مهمة منها:

- أنه عندما أدخل الأحاديث المروية في كتب الحديث الستة، وجد أن أحاديث أبي هريرة رحمته الله بلغت (٥٣٧٤) ثم وجد أن المكرر منها هو (٤٠٧٤) وعلى هذا يبقى العدد غير المكرر (١٣٠٠).
- وهذا العدد تتبعه فوجد أن العديد من الصحابة رحمهم الله قد رَوَوْا نفس هذه الأحاديث، أي أن هذه الأحاديث قد رُوِيَتْ من غير طريق أبي هريرة رحمته الله.
- وبعد أن قام بحذف الأحاديث التي رُوِيَتْ من غير طريق أبي هريرة رحمته الله في كتب الصحاح الستة وجد أن ما انفرد به أبو هريرة رحمته الله ولم يروه أي صحابي آخر هو أقل من عشرة أحاديث.
- لاحظ أن الأحاديث في الكتب التسعة المنسوبة إلى أبي هريرة رحمته الله هي (٨٩٦٠ حديثاً) منها (٨٥١٠) بسند متصل و (٤٥٠) حديثاً) بسند منقطع.
- وبعد التدقيق انتهى إلى أن الأحاديث التي رواها أبو هريرة في كل هذه الكتب التسعة بعد حذف المكرر هي (١٤٧٥ حديثاً) وقد اشترك في روايتها معه عدد من الصحابة.
- وعندما حذف الأحاديث التي رُوِيَتْ عن طريق صحابة آخرين رحمهم الله وصل إلى حقيقة مهمة وهي أن ما أتى به أبو هريرة مع المكررات في كتب الحديث التسعة هي (٢٥٣ حديث) ثم إن الأحاديث التي انفرد بها أبو هريرة بدون تكرار ولم يروها أحدٌ غيره في الكتب التسعة هي (٤٢ حديثاً).

وهذه الحقائق أزالَتْ كل تلك الشُّبه والتُّهم العقيمة والمغرضة التي كانت تلصق بأبي هريرة ويتهمونه فيها بالإكثار ويقولون عنه رحمه الله أنه روى (٨٠٠٠ حديث) بمفرده. وبعضهم يقول أنه روى (٥٠٠٠ حديث) بمفرده. هكذا دون رواية أو تدقيق أو تحييص.

خامساً: إن كثرة روايات كثرة نسبية وليست كثرة مطلقة إذ أنه أكثر من رُوي عنه من الصحابة رحمهم الله، لا أكثر من يحفظ الحديث عن رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه، ومما يؤكد هذا اعترافه رحمه الله بأن ما كان عند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه من حديث أكثر مما كان عنده، لأن عبد الله - كما قال أبو هريرة رحمه الله - كان يكتب، وأبو هريرة لا يكتب. (رواه البخاري).

سادساً: إن عدم كثرة الرواية عمن عداه ممن طالت صحبتهم لرسول الله صلوات الله وسلاماته عليه أمر نسبي، ويرجع بعض أسبابها إلى وفاة بعضهم المبكرة، إذ أن منهم من توفي، في حياة النبي صلوات الله وسلاماته عليه، ومنهم من توفي بعد وفاته بقليل، كما أن منهم من كان مُقللاً للرواية لا يحدث إلا إذا سئل، وكان من هؤلاء الخلفاء الراشدون، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم رحمهم الله.

سابعاً: إن قَصْر صحبتهم لرسول الله صلوات الله وسلاماته عليه قِصْرٌ نسبي: أي بالنسبة لمن طالت صحبتهم للرسول صلوات الله وسلاماته عليه، كالعشرة المبشرين بالجنة، وغيرهم من السابقين الأولين من الصحابة رحمهم الله، وإلا فإنها في الواقع ليست قصيرة كما يتوهم، إذ زادت على أربع سنين. وهي مدة كافية لجمعه ما جمع، وروايته ما روى من أحاديث، علماً أنه قد لازم فيها النبي صلوات الله وسلاماته عليه ملازمة تامة، حضراً وسفراً، يدور معه حيث دار، تفرغ فيها للعلم والتحصيل، لا يشغله عنهما شاغل من تجارة، أو زراعة، أو أعباء عائلية أو غير ذلك، وهي ملازمة لم تيسر لكثير ممن كانت صُحبَتهم لرسول الله صلوات الله وسلاماته عليه، أطول من صحبتهم له، لانشغالهم بأمور الحياة الضرورية.

كما كانوا مشغولين أيضاً بأمور الدعوة، والقيام بالمهمات التي كان يكلفهم بها النبي صلوات الله وسلاماته عليه، كالخروج في السرايا والغزوات، وتبليغ العلم، ونقل الكتب إلى الملوك

والأمراء المجاورين للجزيرة العربية، وما تتطلبه مثل هذه المهمات من سفر وغياب عن مجالسة رسول الله ﷺ، وقد يدوم غيابهم أياماً أو أشهراً.

كما أن منهم من لم يكن يساكن النبي ﷺ بالمدينة، حتى يتسنى له لقائه متى شاء، أو في الوقت الذي تسمح له ظروفه اللقاء به.

لهذه الأسباب وغيره لم تيسر الملازمة التامة لكثير ممن طالت صحبتهم لرسول الله ﷺ، كما تيسرت لأبي هريرة رضي الله عنه، ويشهد لذلك ما روي الوليد بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة رضي الله عنه: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْتَ كُنْتَ أَلَزَمَنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَحْفَظَنَا لِحَدِيثِهِ». (رواه الإمام أحمد، والترمذي، والحاكم، وصححه الذهبي والألباني وأحمد شاكر والأرنؤوط).

ولكثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه أسباب استخرجها العلماء من عدة روايات:

١- أنه قصد حفظ أقوال الرسول ﷺ، وضبط أحواله؛ لأجل أن يستفيد منها، ويفيد الناس، ولأجل هذا كان يلزمه ويسأله.

٢- أنه كان يلزم النبي ﷺ، ويتبعه ليستفيد منه، ولو في أثناء الطريق، فكانت السنين القليلة من صحبته له كالسنين الكثيرة من صحبة كثير من الصحابة الذين لم يكونوا يرونه رضي الله عنه إلا في وقت الصلاة، أو الاجتماع لمصلحة يدعوهم إليها، أو حاجة يفزعون إليه فيها.

٣- أنه كان جيد الحفظ قوي الذاكرة، وهذه مزية امتاز بها أفراد من الناس كانوا كثيرين في زمن البداوة، وما يقرب منه؛ إذ كانوا يعتمدون على حفظهم.

٤- بشارة النبي ﷺ له بعدم النسيان، كما ثبت في حديث بسط الرداء، فعن أبي هريرة قال: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ»، قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ» فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ. (رواه البخاري).

٥- أنه تصدى للتحديث عن قصد؛ لأنه كان يحفظ الحديث لأجل أن ينشره، وأكثر الصحابة رحمهم الله كانوا ينشرون الحديث عند الحاجة إلى ذكره في حكم أو فتوى أو استدلال، والمتصدي للشيء يكون أشد تذكراً له، ويذكره بمناسبة وبغير مناسبة؛ لأنه يقصد التعليم لذاته، وهذا السبب لازم للسبب الأول من أسباب كثرة حديثه.

٦- روايته عن كثير من الصحابة رحمهم الله، فقد ثبتت الرواية لأبي هريرة رحمته الله عن كثير من الصحابة رحمهم الله، كأبي بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وسهل بن سعد الساعدي، وغيرهم. إلى جانب ما رواه عن رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه مباشرة، وقد أسهم ما رواه عن الصحابة رحمهم الله في زيادة عدد ما روي عنه من روايات، الأمر الذي جهله أو تجاهله من استكثر على أبي هريرة ما روى من روايات.

٧- حرصه على العلم والتحصيل ودعاء النبي صلوات الله وسلاماته عليه له بالحفظ، فقد كان أبو هريرة رحمته الله مهتماً بالعلم، حريصاً على التعلم، شهد له بذلك النبي صلوات الله وسلاماته عليه، فقد روى البخاري عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟، فَقَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ».

وكفي بها شهادة على حرصه رحمته الله على العلم والتحصيل وبهذا نرى رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه يشجع أبا هريرة على العلم، كما شجع غيره من الصحابة رحمهم الله الذين وجد منهم الفطنة والرغبة والاستعداد لذلك، كأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وابن عباس، وغيرهما.

٨- أسأله النبي صلوات الله وسلاماته عليه: إذا كانت الأسئلة كما قيل: مفاتيح العلم، فإن أبا هريرة كان من المكثرين لها الجريئين عليها، إذ كان يسأل النبي صلوات الله وسلاماته عليه عما يرى أنه محتاج للسؤال، طلباً للعلم، واستزادةً للمعرفة من نبعها الصافي، ومصدرها الأول رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه، ومن ذلك سؤاله عن أسعد الناس بشفاعته صلوات الله وسلاماته عليه يوم القيامة، كما سبق.

٩- تأخر وفاته رحمته الله وحاجة الناس إلى علمه، وكثرة الرواة عنه: فقد كان أبو هريرة رحمته الله من القلائل من أصحاب رسول الله ﷺ، الذين امتد بهم العمر إلى ما بعد سنة خمسين من الهجرة، واحتاج الناس إلى علمهم والرجوع إليهم فيما أشكل عليهم من أمور، ولما كان من أكثر الصحابة حفظاً لحديث رسول الله ﷺ، وجمعاً له، واستعداداً لبذله، كان حرياً أن يُقبل عليه طلاب العلم وعشاق المعرفة، وحمّة الدين من صحابة وتابعين رحمهم الله، حيث روى عنه نحو ثمانية وعشرين من كبار الصحابة وصغارهم، كزيد بن ثابت، وأبي أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم رحمهم الله، كما روى عنه وتلمذ عليه مئات من التابعين رحمهم الله.

١٠- تعدد طرق رواياته: لقد أسهم طرق بعض رواياته إلى حدٍّ ما في زيادة عدد ما نسب إليه من روايات، ومن يطلع على رواياته في "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، التي بلغ عددها بتحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر رحمه الله (٣٨٤٨) رواية يرى أن ما يقرب من ثلثها قد تكررت روايتها فيه، لزيادة راوٍ أو تغير صيغة أداء في السند، أو زيادة لفظ في المتن، فأدى ذلك إلى عدّ الرواية الواحدة في الواقع: روايتين أو أكثر حسب عدد تكررها، وهذا ما فعله المُرقّمون لمسند أحمد، وهم معذورون في ذلك، لأسباب فنية حديثة معروفة لدى أهل هذا العلم.

١١- مشاركة كثير من الصحابة رحمهم الله لأبي هريرة رحمته الله فيما روى من روايات، فمن يطلع على كتب الحديث المعتمدة والمتداولة اليوم بين المسلمين، ويتتبع فيها رواياته رحمته الله، يجد أن أكثرها قد شاركه في روايتها صحابي أو أكثر، ولا سيما التي كانت مثار اعتراض أو طعن من قبل أهل الأهواء والبدع، وغيرهم ممن لا خبرة لهم بما تصح به الأحاديث، وما لا تصح.

فمن تدبر هذه الأسباب لم يستغرب كثرة رواية أبي هريرة، ولم ير استنكار أفراد من أهل عصره لها موجباً للارتباب في عدالته وصدقه؛ إذ علم أن سبب ذلك الاستنكار عدم الوقوف على هذه الأسباب.

على أن جميع ما أخرجه البخاري في صحيحه له (٤٤٦) حديثاً، بعضها من سماعه، وبعضها من روايته عن بعض الصحابة، وهي لو جمعت لأمكن قراءتها في مجلس واحد؛ لأن أكثر الأحاديث النبوية جمل مختصرة. فهل يستكثر عاقل هذا المقدار على مثل أبي هريرة أو من هو دونه حفظاً، وحرصاً على تحمل الرواية وأدائها؟!.

ومما تقدم يتضح لمن صَفَتْ سرائرهم واستنارت عقولهم، أن الكثرة النسبية لرواياته المسندة الصحيحة: كثرة طبيعية، أسهمت في تحقيقها وإبرازها العوامل التي ذُكِرت في الرد على هذه الشبهة وغيرها من العوامل المساعدة، التي صاحبت حياته واتسمت بها شخصيته من صُحبته لرسول الله ﷺ وإلى وفاته ﷺ. كما يتضح وبجلاء زيف هذه الشبهة، وأن منشأها إن لم يكن الجهل المجرد، فهو الهوى، أو هما معاً، ونعوذ بالله منهما.

الشبهة الثانية: استدراك بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عليه:

ذهب البعض ممن لا خبرة لهم بطبيعة استدراك بعض الصحابة ﷺ على بعض، إلى القول بضعف ما رُوي عن أبي هريرة ﷺ، أو ضعف ما استُدرِك عليه خاصة، وذلك لأنه قد استُدرِك عليه من قِبَل عائشة وابن عمر ﷺ.

ويجاءُ عن هذه الشبهة بما يأتي:

أولاً: إن استدراك عائشة وابن عمر ﷺ عليه كان من الأمور التي اقتضتها طبيعة الحوار العلمي، والمذاكرة التي كانت تحصل بين الصحابة ﷺ أحياناً، إذ قد استدرِك أكثر من صحابي على غيره رواية أو مسألة علمية، فأفنع صاحبه بها، أو اقتنع هو بما عند صاحبه فيها، وهذا أمر معروف عند العلماء، ولا سيما المحدثين منهم، وهو لا يؤثر في عدالة المستدرِك عليه ولا في أمانته، كما لا تؤثر مخالفة الثقة لثقة مثله: في عدالتهما، أو فيما يرويان من روايات.

وكان استدراك عائشة وابن عمر ﷺ على أبي هريرة يسير في هذا الإطار.

ثانياً: إن استدراك عائشة ﷺ عليه مُستَفَادٌ مما رُوي أَنَّهَا دَعَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَتْ لَهُ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلُغُنَا أَنَّكَ تُحَدِّثُ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

هَلْ سَمِعْتَ إِلَّا مَا سَمِعْنَا؟ وَهَلْ رَأَيْتَ إِلَّا مَا رَأَيْنَا؟ قَالَ: «يَا أُمَامَهُ، إِنَّهُ كَانَ يَشْغَلُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَرْأَةُ وَالْمُكْحَلَةُ، وَالتَّصْنُوعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا كَانَ يَشْغَلُنِي عَنْهُ شَيْءٌ» (رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي).

ففي هذا الحديث نرى أبا هريرة رضي الله عنه يجيب عائشة رضي الله عنها على تساؤلاتها بما يبدو أنها قد اقتنعت به، إذ لم تردّ أو تعلق عليه بشيء، لما فيه من صراحة وواقعية يسلم بها ذوو النفوس الكريمة والمقاصد السليمة.

وبهذا يتضح أن استدراكها ما هو إلا تساؤل أرادت منه الجواب عليه، فلما أجابها بما أجبها به، عرفت أن عنده ما ليس عندها، وأنه قد سمع ما لم تسمعه، ورأى ما لم تره، نظرًا لملازمته التامة لرسول الله ﷺ، وانشغالها رضي الله عنها بما تشغل به النساء المتزوجات عادةً.

ومما يؤكد عدم انشغاله رضي الله عنه بغير السماع عن رسول الله ﷺ ما رواه مالك بن أبي عامر، قال: كُنْتُ عِنْدَ طَلْحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ مَا نَدْرِي، هَذَا الْيَمَانِيُّ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ أَنْتُمْ؟ تَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ» - يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ - فَقَالَ طَلْحَةُ: «وَاللَّهِ مَا يَشْكُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ نَسْمَعْ وَعَلِمَ مَا لَمْ نَعْلَمْ؛ إِنَّا كُنَّا قَوْمًا أَغْنِيَاءَ لَنَا بَيُوتٌ وَأَهْلُونَ، كُنَّا نَأْتِي نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ، ثُمَّ نَرْجِعُ، وَكَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَسْكِينًا لَا مَالَ لَهُ وَلَا أَهْلَ وَلَا وَلَدَ، إِنَّمَا كَانَتْ يَدُهُ مَعَ يَدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَدُورُ مَعَهُ حَيْثُمَا دَارَ، وَلَا يَشْكُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَا لَمْ نَعْلَمْ وَسَمِعَ مَا لَمْ نَسْمَعْ، وَلَمْ يَتَّهِمْهُ أَحَدٌ مِنَّا أَنَّهُ تَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ» (رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي).

تنبيه:

من أعجب العجب استدلال أعداء السنة بالأثر التالي على اتهام عائشة رضي الله عنها لأبي هريرة رضي الله عنه بالكذب على رسول الله ﷺ، فاقراه بتمعن ثم تعجب من بغي أعداء السنة على راوية الإسلام صاحب رسول الله ﷺ:

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْمِعُنِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ أَسْبَحُ فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضَى سُبْحَتِي وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرَدِكُمْ». (رواهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ). (وَكُنْتُ أَسْبَحُ): أَرَادَتْ أَنَّهَا كَانَتْ تَتَنَفَّلُ.

فانظر إلى جهلهم أو بغيهم، كيف فهموا أن عائشة رضي الله عنها أرادت أن ترد على أبي هريرة رضي الله عنه لأنه يكذب على رسول الله ﷺ وأنه لو كان صادقاً فلا محل للرد عليه.

إن هؤلاء الضلال الجُهاال قد جهلوا أو تجاهلوا بماذا كانت عائشة سترد على أبي هريرة رضي الله عنه، فتأمل قولها: «وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرَدِكُمْ». ومعنى قولها: لو أدركته لرددت عليه، أي: لأنكرت عليه، وبيّنت له أن الترتيل في التحديث أولى من السرد، فإنه ﷺ لم يكن يتابع الحديث استعجالاً بعضه إثر بعض، لئلا يلتبس على المستمع.

ولو كانت عائشة رضي الله عنها سترد على أبي هريرة في كذبه على النبي ﷺ كما يزعم هؤلاء فلماذا لم تقل ذلك لابن أختها عروة بن الزبير راوي هذا الأثر عنها؟! ولماذا لم تبين له تلك الأحاديث التي كذب فيها أبو هريرة رضي الله عنه؟! ولماذا سكنت عن تلك الجريمة النكراء - جريمة الكذب على رسول الله ﷺ؟ ولماذا قصّرت في إسداء هذه النصيحة للمسلمين؟!!

إن موضع إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة رضي الله عنه هو سرده للحديث وعدم تمهله في عرضه كما هو واضح من كلامها رضي الله عنها، ولكن أعداء السنة قد أعماهم اتباعهم لأهوائهم في بغضهم لصحابة النبي ﷺ، واتباع الهوى يُعمي ويصم، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص: ٢٦). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

ثالثاً: أما استدراك ابن عمر رضي الله عنهما عليه، فهو اعتراضه عليه في حديث (اتباع الجنازة)، فعن ابن عمر: أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا، فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا، فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ أَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ»، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: «أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْظُرْ مَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، حَتَّى انْطَلَقَ بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: «يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا، فَلَهُ قِيرَاطٌ فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ»، فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرْسُ الْوَدِيِّ، وَلَا صَفْقُ الْأَسْوَاقِ إِنِّي إِنَّمَا كُنْتُ أَطْلُبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةً يُعَلِّمُنِيهَا وَأُكَلِّمُهَا يُطْعِمُنِيهَا»، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: «أَنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ كُنْتَ أَلْزَمْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْلَمْنَا بِحَدِيثِهِ». (رواه الإمام أحمد في المسند، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي والألباني وأحمد شاكر والأرنؤوط). (غَرْسُ الْوَدِيِّ): يراد به غرس صغار النخل، إشارة إلى انشغالهم بالبساتين عن الملازمة للنبي ﷺ.

وتأمل اعتراف عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بضبط أبي هريرة رضي الله عنه وقوة حفظه لحديث رسول الله ﷺ لا سيما بعد تصديق عائشة رضي الله عنها لقوله، وذلك بقوله: «أَنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ كُنْتَ أَلْزَمْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْلَمْنَا بِحَدِيثِهِ».

رابعاً: لم يكن أبو هريرة رضي الله عنه هو الصحابي الوحيد الذي استدرك عليه من قبل بعض إخوانه من الصحابة، وإنما قد استدرك على غيره، فقد استدركت عائشة رضي الله عنها على ابن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، كما استدرك بعضهم عليها، وهو أمر معروف عند العلماء.

ومما تقدم يتبين أن استدراك بعض الصحابة رضي الله عنهم على بعض لم يترتب عليه تكذيب للمستدرك عليه، ولا خدش لعدالته، أو انتقاص لأمانته، كما توهم الجاهلون ذلك.

تنبيه آخر:

عَنْ عُمَرَو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رحمهما الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ. فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِنَّ لَأَبَى هُرَيْرَةَ زَرْعًا» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

من العجيب أن أعداء السنة فهموا من هذه الرواية أن ابن عمر رحمهما الله يتهم أبا هريرة رحمهما الله بزيادة (أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ) في لفظ الحديث لأنه كان صاحب زرع فزادها تبريراً لاتخاذ الكلب لزعره.

والجواب على ذلك:

أولاً: إن كانوا يريد الطعن في أبي هريرة رحمهما الله، فإن أبا هريرة رحمهما الله لم ينفرد بهذه الزيادة، فإن بعض الصحابة رحمهم الله قد وافق أبا هريرة رحمهما الله على روايته تلك الزيادة، فغير أبي هريرة رحمهما الله قد سمعها من النبي ﷺ. فقد رواه عبد الله بن مغفل المزني وسفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ فذكرنا فيه: "الزرع" كما ذكره أبو هريرة. أما حديث عبد الله بن مغفل فهو عند ابن ماجه، والترمذي، والنسائي، وإسناده صحيح. وأما حديث سفيان بن أبي زهير فهو عند البخاري، ومسلم، وابن ماجه، والنسائي.

ثانياً: زيادة الثقة مقبولة كما هو مقرر في أصول الحديث، فإذا كان هذا في غير الصحابة رحمهم الله فما ظنك بالصحابة وهم عدولٌ عدولٌ عدولٌ.

ثالثاً: قد بيّن الشراح مراد ابن عمر رحمهما الله من مقالته، فقال الحافظ: «وَيُقَالُ إِنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ إِلَى تَثْبِيتِ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّ سَبَبَ حِفْظِهِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَهُ أَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ دُونَهُ، وَمَنْ كَانَ مُشْتَغِلاً بِشَيْءٍ اِحْتِاجَ إِلَى تَعْرِفِ أَحْكَامِهِ»^(١).

(١) فتح الباري (٥ / ٦).

وقال النووي عند قول ابن عمر: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَيْسَ هَذَا تَوْهِينًا لِرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا شَكًّا فِيهَا بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ وَحَرْثٍ اعْتَنَى بِذَلِكَ وَحَفِظَهُ وَأَتَقَنَهُ»^(١).

ومن هنا تعرف الحقيقة الصحيحة، وأن ابن عمر لم يُكذِّبَ أبا هريرة رضي الله عنه، وكيف يُكذِّبُه وقد سبق أنه اعترف أن أبا هريرة كان أحفظهم لحديث رسول الله ﷺ.

الشبهة الثالثة: اهتمامه بشعب بطنه:

اتهم البعض أبا هريرة رضي الله عنه بالاهتمام بشعب بطنه، وأنه ما صحب النبي ﷺ إلا لذلك، معوّلاً في شبهته هذه على ما رُوِيَ من قوله: «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مَسْكِينًا أَلَزِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ). وفي رواية: «كُنْتُ رَجُلًا مَسْكِينًا أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي».

وهذا اتهام باطل أيضاً من وجوه:

أولاً: ما معنى قول أبي هريرة رضي الله عنه: «عَلَى مِلءِ بَطْنِي».

قال الإمام النووي رحمته: «كُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي» أي أَلَزِمُهُ وَأَقْعُ بِقُوَّتِي وَلَا أَجْمَعُ مَالًا لِذَخِيرَةٍ وَلَا غَيْرَهَا وَلَا أَزِيدُ عَلَى قُوَّتِي وَالْمُرَادُ مِنْ حَيْثُ حَصَلَ الْقُوْتُ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُبَاحَةِ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْخِدْمَةِ بِالْأَجْرَةِ»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته: «(عَلَى مِلءِ بَطْنِي) أَيِ بِسَبَبِ شِبَعِي أَيِ إِنَّ السَّبَبَ الْأَصْلِيَّ الَّذِي اقْتَضَى لَهُ كَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُلَازِمَتُهُ لَهُ لِيَجِدَ مَا يَأْكُلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يَتَجَرَّ فِيهِ وَلَا أَرْضٌ يَزْرَعُهَا وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا، فَكَانَ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ خَشْيَةً أَنْ يَفُوتَهُ الْقُوْتُ فَيَحْصُلُ فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ مِنْ سَمَاعِ الْأَقْوَالِ وَرِوَايَةِ الْأَفْعَالِ مَا لَا

(١) انظر "شرح مسلم للنووي" (٦/ ٥٥٥)، و"تحفة الأحوذى" (٥/ ٦٦).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٥٣).

يَحْصُلُ لِعَیْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَلَازِمُهُ مُلَازِمَتُهُ، وَأَعَانَهُ عَلَى اسْتِمْرَارِ حِفْظِهِ لِذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ لَهُ بِذَلِكَ»^(١).

ثانياً: إن صاحب هذه الشبهة لم يفهم مراد أبي هريرة رضي الله عنه من قوله: «إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي»، وما في معناه، ولم يعرف ما دفعه إلى هذا القول، وذلك لأن مراد أبي هريرة رضي الله عنه من ذكره لشبع بطنه فيما روي عنه من روايات هو: بيان تفرغه التام لملازمة رسول الله ﷺ، وحفظه لما سمعه منه، وأنه لم يشغله عن ذلك شاغل، حتى لقمة العيش التي قد تشغل غيره، حيث وجدها عند رسول الله ﷺ، وأنه ما قال ذلك عبثاً أو سداجة، كما زعم البعض، وإنما أراد به الرد علي من قالوا: إن أبا هريرة قد أكثر عن رسول الله ﷺ.

وهذا ما يفهم من قوله: «إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ الْمُوعَدُ، كُنْتُ رَجُلًا مَسْكِينًا أَخَذْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ الْقِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَبْسُطُ ثَوْبَهُ فَلَنْ يَنْسِيَ شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي». فَبَسَطْتُ ثَوْبِي حَتَّى قَضَى حَدِيثَهُ ثُمَّ ضَمَمْتُهُ إِلَيَّ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ. (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ). (الصَّفْقُ): التبايع.

وهذا ما يفهم من رَدِّه الذي تقدم قريباً على استدراك ابن عمر رضي الله عنهما عليه بقوله: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرْسُ الْوَدِيِّ، وَلَا صَفْقُ بِالْأَسْوَاقِ إِنِّي إِنَّمَا كُنْتُ أَطْلُبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةً يُعَلِّمُنِيهَا وَأُكَلِّةً يُطْعِمُنِيهَا» (رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ وَالْأَلْبَانِيُّ وَأَحْمَدُ شَاكِرٌ وَالْأَرْنَؤُوطُ).

(غَرْسُ الْوَدِيِّ): يراد به غرس صغار النخل، إشارة إلى انشغالهم بالبساتين عن الملازمة للنبي ﷺ.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٣٢٣).

ثالثًا: كيف يسوغ لعاقل أن يفهم أن أبا هريرة رضي الله عنه يترك بلاده وقبيلته وأرضه التي نشأ فيها ويترك كله بعيدًا ليأتي إلى رسول الله ﷺ ليأكل ويشرب فقط؟! أكان أبو هريرة لا يجد في قبيلته ما يأكل ويشرب؟ أكانت أرض دؤس وهي قبيلة عظيمة ذات شرف ومكانة، أرضًا مجدبة قاحلة ضاقت بأبي هريرة رضي الله عنه حتى لم يجد فيها طعامه وشرابه؟ ولم جاء أبو هريرة إلى المدينة؟ أما وجد في تجارتها وزراعتها ما يأكل به ويشرب كما يأكل ويشرب التجار والزُّرَّاع فيها؟

رابعًا: لو كان همُّه إشباع بطنه لكان بإمكانه البحث عنه عند أمير من أمراء اليمن، أو رئيس قبيلة من قبائلها، يعمل عنده بزراعة، أو رعي مواش، أو غير ذلك، ولو فرَّ على نفسه عناء السفر، وترك الأهل والعشيرة والبلد، وبالهجرة من اليمن إلى الحجاز، إلى رجل لم يكن ملكًا، أو ذا سلطان أو مالٍ يومها، ولم يكن قد تخلص من أعدائه الثلاثة المتربصين به الدوائر: المشركين في مكة وغيرها، والمنافقين في المدينة وحولها، واليهود المجاورين لها، وكانت احتمالات النصر والهزيمة كلها واردة في المقاييس البشرية والمادية.

ولم تغب هذه الاحتمالات عن ذهن أبي هريرة الشاب الفطن واليمني الحكيم، وهو يبحث رحاله نحو المدينة، نحو النور الذي شع فيها: ملبيا دعوة الحق، دعوة رسول الله ﷺ، دعوة الإيمان بالله الواحد الأحد، وقد شهد بعد وصوله المدينة بيومين أو ثلاثة: غزوة خيبر مع رسول الله ﷺ، وشهد معه المشاهد بعدها، ولازمه حتى وفاته، وحفظ منه لم يحفظه كثيرون سواه، ممن تشرَّفوا بصحبته رضي الله عنه.

خامسًا: لو كان همُّه إشباع بطنه، لترك ملازمة النبي ﷺ، وبحث عمن يشبعها له من موسري الصحابة رضي الله عنهم أو غيرهم من أهل المدينة، بعمل أو غيره إذا لم يتيسر له إشباعها في أكثر أيام ملازمته للنبي ﷺ، إذا كان لا يحصل في بعض الأيام على أكثر من تمر أو تمرتين، أو شربة لبن، أو ما قارب ذلك.

سادسًا: إن ذكره لِمَا عاناه من جوع وفاقة، كان حَرِيًّا بأن يَقْدَر له، لا أن يُقَسَّرَها أعداء السنة تفسيرًا ماديًا نفعيًا تافهًا. فقد كانت تلك القصة، وهذه الصُّحْبَةُ من مفاخر

أبي هريرة رضي الله عنه ومن أقوى الدلائل على حبه لله ﷻ ولرسوله ﷺ حباً خالصاً لا تشوبه شائبة من حب للدنيا أو رغبة في المال أو حرص على الجاه.

• أما الدنيا فقد خَلَفَهَا وراءه منذ اعتزم أن لا يتاجر في المدينة ولا يزرع ولا يكون له هَمٌّ إلا ملازمة الرسول ﷺ وتلقي حديثه وحمل أمانته للمسلمين من بعد.

• وأما المال فلم يجرؤ أعداء السنة أن يفتروا على أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان في إسلامه راغباً في المال. وقد ذكر ابن كثير أن ابنة أبي هريرة قالت له يوماً: «يَا أَبَتُ إِنَّ الْبَنَاتَ يُعَيِّرُنَنِي، وَيَقُلْنَ لِي: «لَمْ لَا يَحْلِيكَ أَبُوكَ بِالذَّهَبِ؟»، فَقَالَ: «يَا بَنِيَّةُ: قُولِي هُنَّ: إِنَّ أَبِي يَخْشَى عَلَى حَرِّ اللَّهَبِ»^(١).

• وأما الجاه فإن الرجل الذي رضي أن يتحمل مرارة الجوع في سبيل العلم، وحمل أمانته هو رجل أبعد ما يكون عن طلب الجاه.

وبهذا يتضح بطلان هذه الشبهة، وأن أبا هريرة رضي الله عنه ما صحب النبي ﷺ لشعب بطنه، كما زعم الزاعمون، وإنما صحبه: إيماناً به، وحباً له، ورغبة في جمع ما جمع منه من علم وهدى ونور.

سابعاً: من الروايات المكذوبة:

١ - ما رواه أبو نعيم في "الحلية" أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يطوف بالبيت وهو يقول: «وَيْلٌ لِي مِنْ بَطْنِي، إِذَا أَشْبَعْتُهُ كَطْنِي، وَإِنْ أَجَعْتُهُ سَبْنِي أَوْ أَضَعَفَنِي».

وأبو نعيم لم يلتزم في كتابه "حلية الأولياء" ذكر الروايات الصحيحة، وكم ذكر فيه من موضوع وتالف وضعيف نبّه العلماء على ضعفه، ومنه هذا الأثر عن أبي هريرة فإن راويه هو فرقد السبخي وهو لم يدرك أبا هريرة. وأيضاً فقد كان غير ثقة.

(١) البداية والنهاية (٨ / ١١٣).

وعلى فرض صحة الأثر عن أبي هريرة فأى شيء فيه؟ ألم يقل ما هو حق في كل بطن؟ إن البطن إذا شبع بطر الإنسان، وإذا جاع ضعف وخوى... أليس كذلك بطون أعداء السنة أيضًا؟ أم يزعمون أن بطونهم على الحاليين - في الشبع والجوع - على اطمئنان ورضى وهدوء؟

٢- ما رواه الثعالبي في "خاص الخاص" بدون إسناد أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: «ما شممت رائحة أطيب من رائحة الخبز وما رأيت فارسًا أحسن من زبد على تمر».

وهذا الكلام المنسوب إلى أبي هريرة رضي الله عنه إنما ذكره الثعالبي في "فصل في لطائف الظرفاء في الطعام وما يتصل به". ولنفرض أن الثعالبي حجة فيما يروي، ولنفرض أنه روى هذا الخبر بسند صحيح، متصل إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فأى شيء يجرح أبا هريرة رضي الله عنه في هذا؟ وأي شيء يغض من قدره عند العقلاء والفضلاء؟ إنها مجرد دعابة، ومرح لطيف.

الشبهة الرابعة:

كتمانهم لبعض ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

من الشبهة التي أثارها بعض أهل الأهواء أن أبا هريرة رضي الله عنه كتم بعض ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يعد كتمانًا للوحي الذي أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغه للناس، مستنديًا في ذلك إلى ما صح عنه أنه قال: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَعَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ». (رواه البخاري). (بَشَّتُهُ): أَي أَدْعَتْهُ وَنَشَرْتُهُ.

وفي رواية: «حَفِظْتُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَحَادِيثَ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهَا، وَلَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْهَا لَرَجَمْتُمُونِي بِالْأَحْجَارِ» (رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي).

وقالوا: لو صح ذلك لترتب عليه أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كتم شيئًا من الوحي عن جميع الصحابة رضي الله عنهم سوى أبي هريرة وهذا لا يجوز بإجماع المسلمين، وكيف ينخص أبا هريرة بعلم دون سائر الصحابة ممن هم أرفع منه منزلةً وقدرًا.

وقد أجاب أهل العلم عن هذه الشبهة فقالوا: المراد بالوعائين نوعان من الأحاديث التي تلقاها عن النبي ﷺ:

- فأما النوع الأول وهو الأكثر فهو ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ، وهذا هو الذي بلغه خشية إثم الكتمان.
- وأما الآخر وهو الأقل فهو مما لا يُطلب العمل به ولا يتوقف عليه شيء من أصول الدين أو فروعه، مما يتعلق بالفتن والملاحم وأشرار الساعة، وما سيقع للناس، والإشارة إلى ولاية السوء، فهذا هو الذي أثر ألا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنةً للسامع، أو يسبب له التحديث به ضرراً في نفسه أو ولده أو ماله من أمراء السوء، أو قد يثير فتنة، أو يترتب عليه اتكال، أو يلحق منه أذى، أو تكذيب لمن يرويه، أو غير ذلك.

فهذا الوعاء الذي كان لا يُظهره هو الفتن والملاحم وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع، وهذه لو أخبر بها قبل كونها، لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه. ولعل مما يؤكد ذلك رواية ابن سعد في الطبقات والتي يقول فيها: «لَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِكُلِّ مَا فِي جَوْفِي لَرَمَيْتُمُونِي بِالْبَغْرِ»؛ فَقَالَ الْحَسَنُ: «صَدَقَ وَاللَّهِ، لَوْ أَخْبَرْنَا أَنَّ بَيْتَ اللَّهِ يُهْدَمُ وَيُحْرَقُ مَا صَدَقَهُ النَّاسُ».

وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فَتْنَةٌ». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قال العلامة الحافظ ابن كثير رحمته: «وَهَذَا الْوِعَاءُ الَّذِي كَانَ لَا يَتَظَاهَرُ بِهِ هُوَ الْفِتْنُ وَالْمَلَا حِمُّ وَمَا وَقَعَ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ وَمَا سَيَقَعُ، الَّتِي لَوْ أَخْبَرَ بِهَا قَبْلَ كَوْنِهَا لَبَادَرَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى تَكْذِيبِهِ، وَرَدُّوا مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ» (١).

وقال الإمام الحافظ ابن حجر رحمته: «وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الْوِعَاءَ الَّذِي لَمْ يَبْنُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَبَيَّنُ أَسَامِي أُمَرَاءِ السُّوءِ وَأَحْوَالِهِمْ وَزَمَنِهِمْ، وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُكْنَى عَنْ بَعْضِهِ (٢) وَلَا يُصْرِّحُ بِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُمْ، ... وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَعَ الصَّنِفِ الْمَذْكُورِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْمَلَا حِمِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيُنْكَرُ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَأْلَفْهُ، وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ مَنْ لَا شُعُورَ لَهُ بِهِ» (٣).

وأياً ما كان تأويل الحديث فليس فيه ما يدل على أن النبي ﷺ خَصَّهُ بشيء على ذلك دون غيره، حتى يرتب أعداء السنة على الحديث كل هذه الإشكالات التي قالوها وهي غير ذات موضوع. وبهذا يبدو جلياً أن ما أخفاه أبو هريرة لم يكن كتماناً لما أمر الله تعالى رسوله ﷺ بتبليغه للناس كما توهم الواهمون.

الشبهة الخامسة: عزل عمر له رضي الله عنه عن ولاية البحرين؛

من الشبهة التي أثارها بعض أهل الأهواء أيضاً، قولهم: إنَّ عزل عمر بن الخطاب رضي الله عنه له عن ولاية البحرين يثير الشك في أمانته.

(١) البداية والنهاية (١٠٩/٨).

(٢) عن عَمْرُو بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَرْوَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَسَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمُصَدِّقَ يَقُولُ: «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ». فَقَالَ مَرْوَانُ: «غِلْمَةٌ؟». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فَلَانٍ وَبَنِي فَلَانٍ». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَعَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ». قَالُوا: «فَمَا تَأْمُرُنَا؟». قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَرَلُوهُمْ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). وفي هذا وذاك تعريض ظاهر ببعض أمراء بني أمية، وتحريض على اعتزلهم.

(٣) انظر: فتح الباري (١/١٧٥).

وهي شبهة باطلة لما يأتي:

أولاً: لم يكن عمر رضي الله عنه شاكاً في أمانة أبي هريرة رضي الله عنه، حين عزله عن ولاية البحرين، وإنما أراد بمساءلته له وعزله أن يقطع التساؤل حول ما نمي عنده من مالٍ بعد ولايته للبحرين، وإن كان ذلك المال محدوداً، ولكن كما يقول المثل: "إذا لبس الفقير جديداً قيل: من أعطاك هذا؟".

وعلى افتراض أنه كان شاكاً في أمانته، فإن هذا الشك قد زال بعد سؤاله له عن مصدر هذا المال، وجواب أبي هريرة المقنع على سؤاله، ومما يؤكد اقتناع عمر رضي الله عنه بجوابه، وزوال شكّه في أمانته، دعوته له لولاية البحرين مرة أخرى.

فعن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: «استأثرت بهذا الأموال أي عدوّ الله وعدوّ كتابه؟»، فقال أبو هريرة: «لست بعدوّ الله ولا عدوّ كتابه، ولكن عدوّ من عاداهما».

فقال: «فمن أين هي لك؟»، قال: «خيلٌ نبتت، وغلةٌ ورقيقٌ لي، وأعطيتُ تتابعَت عليّ». فنظروا فوجدوه كما قال. فلما كان بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله فأبى أن يعمل له، فقال له: «تكره العمل وقد طلبه من كان خيراً منك؟ طلبه يوسف عليه السلام».

فقال: «إن يوسف نبيّ ابن نبيّ ابن نبيّ، وأنا أبو هريرة ابن أميمة وأخشى ثلاثاً واثنين»، قال عمر: «فهلّا قلت خمسة؟»، قال: «أخشى أن أقول بغير علم، وأقضي بغير حلم، أو يضرب ظهري، ويُنزع مالي، ويشتّم عِرْضي»^(١).

وهذه الرواية أصحّ رواية في موضوع عزل عمر له، عن ولاية البحرين، لثقة رواتها، وتعدد طرقها إلى التابعي الجليل محمد بن سيرين رضي الله عنه، وهي تفيد أن عزله لم يكن

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٧٥)، البداية والنهاية (٨/ ١٢١).

لخيانة، أو قلة أمانة، أو تقصير في واجب، وإلا فبماذا تفسر دعوة عمر رضي الله عنه له ليؤليه ثانية على البحرين بعد أن كان قد عزله عنها؟

إن هذا يدل على وثوق عمر بأبي هريرة رضي الله عنه، وأنه كان لديه أميناً حق أمين.

ثانياً: كان من سياسة عمر رضي الله عنه المتميزة في الحكم متابعة الولاة والعمل ومُساءلتهم، لأدنى ما يُرفع عنهم أو يقال ضدهم، مهما علّت مراتبهم، وسَمّت منازلهم في السبق إلى الإسلام، والفضل فيه، لذا نراه يحاسب أبا هريرة رضي الله عنه ويحاسب مَنْ هو دونه، ومَنْ هو أعلى منه في مراتب الصُحبة والفضل، كسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أحد السابقين الأولين للإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومجّابي الدعوة منهم، وكان عمر رضي الله عنه قد عزله عن إمرة الكوفة، وقال بعد ذلك في وصيته لأهل الشورى: «إن أصابت الإمرة سعداً فذاك، وإلا فليستعن به الذي يلي الأمر، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة»^(١).

وعمر بن سعد بن عبيد الأنصاري الصحابي رضي الله عنه، الذي كان يقال فيه: «عمر نسيج وحده»، وقيل: إن الذي وصفه بهذا هو عمر رضي الله عنه، ورُوي عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه أنه قال لعبد الرحمن بن عمر بن سعد: «ما كان بالشام أفضل من أبيك»^(٢). ومع هذا فقد روى الترمذي عن أبي إدريس الخولاني أن عمر رضي الله عنه عزله عن ولاية حمص وولى صحابياً آخر مكانه^(٣).

وعليه فمُساءلة عمر لبعض ولاته، وعزلهم أحياناً، كانت سياسة له، وليست بالضرورة إدانة لمن يعزلهم، لعله أراد أن يسنّ بها سنة لمن بعده من الخلفاء والأمراء.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٤)، البداية والنهاية (٨/ ٧٥).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٢).

(٣) صححه الألباني.

الشبهة السادسة: اتهامه بموالاته بني أمية:

من الشبهات التي أثارها أهل الأهواء زورًا على أبي هريرة رضي الله عنه أنهم ادعوا أنه كان يمالئ بني أمية، ويضع لمعاوية رضي الله عنه أحاديث في ذم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا ادعاء لا دليل عليه، ولا أساس له من الصحة، للأمور الآتية:

أولاً: لم يرد في كتب الحديث المعتمدة عند جمهور المسلمين من صحاح وغيرها شيء من الأحاديث المذمومة وضعها، وعلى المدعي أن يثبت ما ادعاه إن كان صادقاً، وأنتى له ذلك؟ ما الأحاديث التي وضعها لمعاوية؟ وكم عددها؟ وما الكتب التي أوردتها، حتى نعرف وزنها عند أهل العمل بالحديث. ثم أين هي تلك الأحاديث التي وضعها أبو هريرة في ذم علي رضي الله عنه ومن رواها من الثقات؟ إنها لا وجود لها إلا في أدمغتهم وخيالاتهم.

ثانياً: كيف يكشف هؤلاء المرجفون وضع أبي هريرة للحديث، ولم يكشف ذلك الرواة عنه من الصحابة وعدول التابعين رضي الله عنهم، ومن تلاهم من علماء الجرح والتعديل، الذين لم يجاملوا أحداً على حساب دينهم وسنة نبيهم صلوات الله وسلامه.

ثالثاً: كيف يضع الحديث وهو من رواة حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ^(١) الذي شاركه في روايته نحو أربعين صحابي.

خامساً: روت لنا كتب الحديث المعتمدة كثيراً من الروايات الصحيحة والحسنة عن أبي هريرة رضي الله عنه في مناقب آل البيت رضي الله عنهم، وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في حين لم ترو هذه الكتب عنه شيئاً في فضل معاوية رضي الله عنه أو غيره من بني أمية.

سادساً: لم يثبت أن أبا هريرة رضي الله عنه كُلف في عهد معاوية رضي الله عنه بمهمة أو علم ببرر هذه الشبهة الباطلة، اللهم إلا ما روي أنه ولي إمرة المدينة لمروان بن الحكم في

(١) رواه البخاري ومسلم.

بعض حجاته. وهي إمرة لا تتجاوز حدود النيابة في الصلاة، والخطبة، وما يقرب منها، لتأهله لذلك، ولقبول الناس له، لا لمودته منه لأبي هريرة رضي الله عنه.

سابعاً: لم يَمَلْ أبو هريرة رضي الله عنه في الخلاف الذي حصل بين علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما إلى أحد منهما، وقد اعتزل الفتنة التي نشأت عن الخلاف بينهما مع مَنْ اعتزلها من الصحابة رضي الله عنهم، وسكن المدينة بعد عودته من البحرين قبل سنة أربع وعشرين من الهجرة، وبقي فيها إلى أن توفي بعد سنة خمسين من الهجرة، ومع ذلك لم يسلم من افتراء المفترين وتزوير المبطلين، الذين قوّلوه ما لم يقله.

ومن تلك الافتراءات ما زعموه أنه كان في الفتنة يصلي خلف عليّ، ويأكل مع معاوية، فإذا حمي الوطيس لحق بالجليل، فإذا سئل قال: «عليّ أعلم ومعاوية أدمم، والجليل أسلم»، وتلك المقولة الباطلة التي تقول: «الصلاة خلف عليّ أتم، والقصة عند معاوية أدمم» والتي يرددها الجهلة والأغرار من الناس دون التأكد من صحة نسبتها إليه.

وهذه الرواية تدل على جهل مفتريها بالمسافة التي كانت تفصل بين أبي هريرة رضي الله عنه، وبين موقع الأحداث، بين المدينة المنورة التي كان يسكنها أبو هريرة، وبين (صفين) التي جرت فيها الأحداث المؤسفة والمؤلمة، والتي تقع على شاطئ الفرات الغربي، وهي مسافة تقرب من ألفي كيلو متر، وجهله أيضاً بواقع الأحداث ومجرياتها، حيث الصلاة فيها حرب وخوف لا تتم، لا خلف علي رضي الله عنه، ولا خلف غيره بالشكل المطلوب منها في حالات الأمن والسلم، كما أن دسم القصة المزعومة لا يتوفر، ولا تستساغ القصة نفسها بين أشلاء القتلى، وأنين الجرحى من أبناء الدم والدين، لا عند معاوية رضي الله عنه ولا عند غيره.

هذا إذا كان مفتريها جاهلاً بذلك، أما إذا كان عالماً به، فيبدو أنه عدل عن المبدأ الإسلامي القائل: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِحَاثِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (النحل: ١٠٥) إلى المبدأ الميكافلي القائل: "الغاية تبرر الوسيلة".

إن بُغِضَ إنسان لآخر يبرر الكذب والافتراء عليه إرضاءً للهوى، واستجابة لإغواء الشيطان، وهذا هو المصدر الأساس لكل ما أثير حول هذا الصحابي الجليل ورواياته من شبهات ومزاعم باطلة.

الشبهة السابعة: نهى عمر له عن التحديث:

قال أعداء السنة: نهى عمر أبو هريرة رضي الله عنه عن التحديث، وقال له: «لَتَتْرُكَنَّ الحديثَ عن رسول الله ﷺ أو لأُحِقَّنَكَ بأرضِ دَوْسٍ»^(١)، وهذا من عمر يدل على كذب أبي هريرة.

والجواب:

أولاً: أن هذا القول المنسوب إلى عمر غير ثابت عنه، بل الثابت أن عمر رضي الله عنه بعث في آخر إمارته أبا هريرة رضي الله عنه إلى البحرين على القضاء والصلاة، وبطبيعة الحال كان يُحَدِّثُهُمْ وَيَعْلَمُهُمْ وَيُقَيِّمُهُمْ.

ثانياً: على افتراض صحة هذه الرواية - وهي غير صحيحة، فالجواب أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يرى أن من الواجب عليه أن يحدث الناس بما سمعه من النبي ﷺ خروجاً من إثم كتمان العلم، وقد ألجأه ذلك إلى أن يكثر من رواية الحديث، فكان في المجلس الواحد يسرد الكثير من أحاديثه ﷺ.

ولكن عمر رضي الله عنه كان يرى أن يشتغل الناس أولاً بالقرآن، وأن يقللوا الرواية عن رسول الله ﷺ في غير أحاديث العمل، وأن لا يروي للناس أحاديث الرخص لئلا يتكلموا عليها، ولا الأحاديث المشككة التي تعلو على أفهامهم، كما أنه كان يخاف على المكثرين الخطأ في رواية الحديث إلى غير ذلك، ومن أجل ذلك كَلَّمَهُ عمر رضي الله عنه.

(١) دَوْس هي أرض قوم أبي هريرة.

الصحابه عليه السلام عن الإكثار من الرواية، وأغلظ لأبي هريرة عليه السلام القول وهدده بالنفي، لأنه كان أكثر الصحابة عليه السلام رواية للأحاديث.

وقد جاء أن عمر عليه السلام أذن له بعد ذلك في التحديث^(١).

تنبيه:

من الأكاذيب ما زعمه أعداء السنة أن عمر ضرب أبا هريرة عليه السلام بالدرّة وقال له: «أكثر يا أبا هريرة من الرواية وأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وهذا كذب مفضوح، لا يوجد في أي مصدر معتمد، وإنما هي أخبار مستقاة من مصادر أقل ما يقال عنها، إنها مصادر غير معتمدة في البحث العلمي، ككتب الأدب التي تروي التالف والساقط من الأخبار، أو تلك الكتب الشيعية التي عُرِف أصحابها بيبغض أبي هريرة والافتراء عليه، وليس لها أي قيمة علمية. ونحن نتحدّاهم أن يُثبتوا هذا الخبر من كتاب علمي محترم.

إن أعداء السنة ينقلون هذا الكذب عن الشيعة - وهم أكذب الطوائف - والشيعة ينسبون هذا الكلام للمعتزلي أبي جعفر الإسكافي بدون إسناد، كما في ص ٣٦٠ من المجلد الأول من "شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ" لابن أبي الحديد الشيعي الرافضي المعتزلي، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، بَلِ النَّاطِرُ فِي سَبَبِ تَأْلِيفِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ لِكِتَابِهِ هَذَا يَحْدُ نَفْسَهُ مُلْزَمًا بِأَنْ يَشُكَّ فِي الْكِتَابِ وَصَاحِبِهِ؛ فَقَدْ أَلْفَهُ مِنْ أَجْلِ الْوَزِيرِ ابْنِ الْعَلْقَمِيِّ الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي مَقْتَلِ (مَلِئُونِ) مُسْلِمٍ فِي بَغْدَادَ عَلَى يَدِ التَّارِ.

حَتَّى أَنْ كَثِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ ذَمُّوا صَاحِبَ الْكِتَابِ وَكِتَابَهُ؛ فَقَالَ الْمِيرْزَا حَبِيبُ اللَّهِ الْخَوْثِيُّ يَصِفُ ابْنَ أَبِي الْحَدِيدِ: «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَايَةِ وَالْأَثَرِ ... وَأَنَّ رَأْيَهُ

(١) انظر: البداية والنهاية (٨ / ١٠٦، ١٠٧)، سير أعلام النبلاء (٢ / ٦٠١).

فَاسِدٌ وَنَظَرُهُ كَاسِدٌ ... وَأَنَّهُ أَكْثَرَ مِنَ اللَّجَاجِ ... وَأَنَّهُ أَضَلُّ كَثِيرًا وَضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ»^(١).

الشبهة الثامنة: الوضاع زوروا عليه أحاديث؛

قال أعداء السنة إن الوضاع انتهزوا فرصة إكثاره، فزوروا عليه أحاديث كثيرة.

الجواب:

هذا شيء لم يُخصَّ به أبو هريرة رضي الله عنه، بل إن عمرَ وعائشة وابن عباس وابن عمر وجابرًا وأنسًا رضي الله عنهم كل هؤلاء وغيرهم كَذَبَ عَلَيْهِمُ الوضاعون، ونسبوا إليهم أحاديث كثيرة.

الشبهة التاسعة: مزاحه؛

زعم أعداء السنة أن المؤرِّخين أجمعوا على أن أبا هريرة رضي الله عنه كان رجلاً مزاحاً مهذاراً، ثم شرحوا معنى الهذر بأنه الكلام الكثير الرديء الساقط.

الجواب:

أما دعواهم الإجماع بأنه كان مهذاراً، فهذا افتراء على أبي هريرة رضي الله عنه وعلى المؤرِّخين والتاريخ. إن أحداً قط لم يصف أبا هريرة رضي الله عنه بأنه مهذار، ونحن نتحدَّاهم بأن يأتونا برواية صحيحة في هذا الشأن.

أما المزاح فلم يكن فيما روي من مزاحه ما يُنكر - إن ثبت ذلك عنه - ، وما كان المزاح في دين الله مكروهاً، وإلا كانت الثقاله وغلاظة الحس والروح أمراً محبوباً في الإسلام، وحاشا لله ولرسوله أن يستحبا ذلك.

(١) انظر: "منهاج البراعة شرح منهج البلاغة" للميرزا حبيب الله الخوئي (١/١٤) طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وما كان المزاح خُلُقًا معيًّا عند كرام الناس، وقد كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقًا، ومع ذلك كان يمازح أصحابه أحيانًا ولا يقول إلا حقًا، فما هو الحرج في المزاح إذا كان مباحًا لا إسفاف فيه، ولا إيذاء لأحد؟ فمن أنكر على أبي هريرة رضي الله عنه مزاحه فقد أنكر أمرًا من الدين مباحًا، وخُلُقًا لدى الكرام محبوبًا.

إن من الدعابات التي رُويت عنه أنه كان في إمارته على المدينة خلفًا لمروان يركب الحمار ويقول: «خَلُّوا الطَّرِيقَ لِلْأَمِيرِ!» فما أحلاه من دعابة ومزاح! وكان يحمل حزمة الخطب على كتفه ويدخل السوق ويقول: «خَلُّوا الطَّرِيقَ لِلْأَمِيرِ!» فيا لروعة العظمة في تواضعها! ويا لغشاوة أبصار الحاقدين الذين لم يروها!

إن أبا هريرة رضي الله عنه كان يعتمد هذا المزاح حين يكون أميرًا تهاونًا بالإمارة ومناقضة لما كان يتسم به بعض الأمراء من الكبر والتعالي على الناس.

هذا نموذج لمزاح أبي هريرة رضي الله عنه الذي ذكره المؤرِّخون، ولكنه فات أعداء السنة شيء واحد خالفوا فيه المؤرخين جميعًا، وهو مع أنهم أجمعوا على مزاحه، أجمعوا أيضًا على أنه مع مزاحه هذا كان - كما قال ابن كثير، وهو الذي روى مزاحه - «وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه مِنَ الصَّدِّقِ وَالْحَفِظِ وَالذِّيَانَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالزَّهَادَةِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ عَلَى جَانِبٍ عَظِيمٍ»^(١).

الشبهة العاشرة: الاختلاف في اسمه:

قال أعداء السنة: لم يختلف الناس في اسم أحد - في الجاهلية والإسلام - كما اختلفوا في اسم أبي هريرة، فلا يعرف أحد على التحقيق الاسم الذي سماه به أهله ليدعى بين الناس.

(١) البداية والنهاية (٨ / ١١٠).

والجواب:

أولاً: إن الاختلاف في اسم الرجل لا يُحُطُّ من شأنه وقيمة الرجل بعمله لا باسمه واسم أبيه، وما جعل الله ﷻ دخول الجنة وبلوغ مراتب السعادة عنده بالأسماء والكنى والألقاب. ومن زعم مثل هذا فهو جاهل بدين الله ﷻ.

ثانياً: إن كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم قد اختلَف في أسمائهم اخلافاً كبيراً، ولم يُنقص ذلك من أقدارهم وخدمتهم للإسلام وتقدير المسلمين لهم ولأعمالهم.

ثالثاً: إن سبب هذا الاختلاف في اسم أبي هريرة يعود إلى أنه منذ أسلم لم يعرف إلا باسم «أبي هريرة» ولم يكن من قريش وقبائلها حتى يعرفه الصحابة باسمه الأصلي، وإنا لنشاهد أكثر المسلمين اليوم لا يعرفون الاسم الحقيقي لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنهم منذ نشؤوا لم يعرفوه إلا بكنيته، فأبي ضرر في هذا؟

لقد كان أبو هريرة من قبيلة دوس، من مكان ناءٍ عن مكة والمدينة، ومنذ أسلم ولزم النبي ﷺ لم يُنادَ إلا بأبي هريرة، فهل يستغرب بعد ذلك أن يُنسى اسمه الأصلي الذي سماه به أبوه وأمه؟

الشبهة الحادية عشرة: نشأته وأصله؛

قال أعداء السنة: إذا كانوا قد اختلفوا في اسم أبي هريرة، فإنهم كذلك لم يعرفوا شيئاً عن نشأته ولا عن تاريخه قبل إسلامه غير ما ذكره هو عن نفسه من أنه كان يلعب بهرةً صغيرة، وأنه كان فقيراً مُعَدِّماً يخدم الناس بطعام بطنه، وكل ما يُعرف عن أصله أنه من عشيرة سليم بن فهم من قبيلة أزد ثم من دوس.

والجواب:

أولاً: إنه من قبيلة دَوْس وهي قبيلة معروفة ذات شرف ومكانة في القبائل العربية.

ثانياً: إن جمهور الصحابة إلا عدداً منهم لا يتجاوز العشرات لم يُعرف شيء عنهم في جاهليتهم قبل الإسلام. فلقد كان العرب كلهم مغمورين في جاهليتهم،

محصورين في جزيرتهم، لا يهتمون بشؤون العالم، ولا يهتم العالم بشؤونهم إلا ما يتصل بالتجارة التي كانت تمر قوافلها ببلادهم.

فلما جاء الإسلام وشرفهم الله ﷺ بحمل رسالته أصبح لكل واحد منهم تاريخ يُكتب، وشؤون يُتحدث عنها، ورُواة يُتبعون أخبارهم، وتلاميذ ينقلون عنهم العلم والهداية، فهل كان شأن أبي هريرة في هذا يختلف عن شأن جمهور الصحابة رضي الله عنهم؟ ولماذا كانت جهالة تاريخه في الجاهلية تضر بمكانته وتخط من شأنه في الإسلام، وأين يجد أعداء السنة في كتاب الله أن الذي لا يُعرف تاريخه قبل الإسلام يجب الحط من شأنه والانتقاص من مكانته، والشك فيما يروي من أحاديث رسول الله ﷺ؟

سبحانك هذا بهتان عظيم.

ثالثاً: ولو أردنا أن نسأل أعداء السنة عن تاريخ آلاف من الصحابة الذين بلغوا في حجة الوداع مع رسول الله ﷺ مائة وأربعة عشر ألفاً كما ذكر بعض المحققين، هل هؤلاء تاريخ يُعرف قبل الإسلام إلا عشرة أو عشرين، وكل تاريخهم الذي يعرف عنهم لا يتجاوز سطراً أو سطرين. أف يكون مَنْ عدا هؤلاء العشرين مجروحين عند أعداء السنة محتقرين لا قيمة لهم ولا شأن؟

الشبهة الثانية عشرة: أميته:

قال أعداء السنة: ولقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب.

والجواب:

لم تكن أمية الصحابي مجالاً للطعن في صدقه في عصر من عصور الإسلام، فالأمية هي الصفة الغالبة على العرب الذين بُعثَ فيهم رسول الله ﷺ، ومن المعلوم إنه لم يكن في مكة - حين بعثه الرسول ﷺ - من يعرف القراءة والكتابة إلا نفراً يُعدُّون بالأصابع وبذلك يكون جمهور الصحابة الذين بلغوا مائة وأربعة عشر ألفاً - كما أسلفنا - أميين لا يقرؤون ولا يكتبون، فما سرُّ تخصيص أبي هريرة بالإشارة إلى أميته؟

هل ذلك للتشكيك في صحة ما يرويه من الأحاديث من حفظه دون كتابه؟

إن الصحابة جميعاً رضي الله عنهم لم يكونوا يكتبون حديث الرسول ﷺ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فهل يريد أعداء السنة أن يطعنوا في ما رواه الصحابة عن رسول الله ﷺ لأنهم كانوا أميين لا يقرؤون ولا يكتبون؟!!

الشبهة الثالثة عشرة:

الزعم بأن أبا هريرة رضي الله عنه كان يأخذ الحديث من كعب الأحبار ثم ينسبه إلى النبي ﷺ.

الجواب:

أولاً: هذه دعوى فاجرة لا دليل لها سوى التخيل وتحريف نصوص العلماء.
ثانياً: ذكر علماء الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر رواية أبي هريرة وأنس وغيرهما عن كعب الأحبار، وكعب الأحبار لم يدرك الرسول ﷺ فلا يُعقل أن يروي الصحابة رضي الله عنهم أحاديث الرسول ﷺ ممن لم يدركه، وإنما يُذكر ذلك في بيان أخذهم عن كعب - وغيره من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا - أخبار الأمم الماضية وتوارىخها.

وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ» (رواه البخاري). فتُروى أخبارهم على جهة العظة والاعتبار لا على أنها حاكمة على ما جاء في القرآن أو مهيمنة، بل أخبار القرآن هي الحاكمة والمهيمنة.

قال الشيخ الشنقيطي: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا يُرَوَّى عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

- فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَلَى صِدْقِهِ.
- وَفِي وَاحِدَةٍ يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْقُرْآنُ أَوْ السُّنَّةُ أَيْضًا عَلَى كَذِبِهِ.

• وفي الثالثة لَا يَجُوزُ التَّكْذِيبُ وَلَا التَّصْديقُ ... وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ.

وبهذا التحقيق تَعْلَمُ أَنَّ الْقِصَصَ الْمُخَالَفَةَ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تُوجَدُ بِأَيْدِي بَعْضِهِمْ، زَائِعِينَ أَنَّهَا فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ يَجِبُ تَكْذِيبُهُمْ فِيهَا لِخِلَافَتِهَا نُصُوصَ الْوَحْيِ الصَّحِيحِ، الَّتِي لَمْ تُحَرَّفْ وَلَمْ تُبَدَّلْ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

ثالثاً: كان أبو هريرة رضي الله عنه يعزو كل ما يحدث به إلى قائله، فقد كان يبين كلام كعب ولا يذكره على أنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم، لا سيما وأن أبا هريرة رضي الله عنه من رواه حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

الشبهة الرابعة عشرة:

ادعاء أن أبا حنيفة رحمته الله كان لا يأخذ بأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجواب:

هذه الرواية عن أبي حنيفة رحمته الله غير صحيحة، وقد جهل أعداء السنة أن للإمام أبي حنيفة مُسْنَدًا في الأحاديث النبوية، وفيه أربعين رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم إن الفقه الحنفي المأثور عن أبي حنيفة نفسه مليء بالأحكام التي لا مستند لها من الأحاديث، إلا أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣ / ٣٤٦).

أسباب إثارة الشبهات حول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛

أثيرت الشبهات حول أبي هريرة ضمن الحملة العامة على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعلى الرواة منهم خاصة، مِنْ قَبْلُ فئات وأشتات من الناس، من زنادقة ومبتدعة وغيرهم، وقد تلقف ما رُوِيَ عن هذه الفئات أعداء الإسلام والحنقون عليه من ملاحدة ومستشرقين، وغيرهم ممن هالهم بناء الإسلام المتين، وخدمة أبنائه له وحرصهم عليه.

وقد أضافوا إلى شبهات أسلافهم ما دفعهم إليه حقدهم الموروث وفهمهم المنحرف، وأخذ يردد شبهات هؤلاء وأولئك، بعض المعاصرين من المحسوبين على هذه الأمة، بدوافع شتى تعود في معظمها إلى الهوى والجهل وحب الظهور المجرد أحياناً، وذلك على حساب أفضل أجيال هذه الأمة وآمنها على دينها، وإرث نبيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد نال أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النصيب الأوفر من تلك الحملة الظالمة، والخائنة لأسباب أهمها:

- ١ - كونه أكثر من روى عن رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثاً صحيحاً.
- ٢ - أهمية ما اشتملت عليه أحاديثه، وشمولها لأغلب أمور الدين من عقائد وعبادات ومعاملات وسلوك وأخلاق وغير ذلك.
- ٣ - روايته لكثير من الأحاديث المتعلقة ببعض القضايا الخلافية، التي اعتمد عليها الجمهور في خلافهم مع غيرهم وكانت الحجة فيها لهم.
- ٤ - رواية أئمة المحدثين لأحاديثه في كتبهم وفي مقدمتهم الإمامان البخاري ومسلم.
- ٥ - الجهل بتاريخ حياته وكيفية جمعه لرواياته وحفظه لها واستعداده المتميز لذلك، وهذا بالنسبة لمن حسنت نواياهم، إن كان في من حملوا عليه مَنْ حسنت نواياهم.

وأهم ما يقصدون إليه من ذلك:

أولاً: التشكيك فيه.

ثانياً: التشكيك في رواياته.

ثالثاً: التشكيك في الكتب التي أخرجت هذه الروايات، وهذا غاية ما يسعى إليه أعداء السنة والمشايعون لهم من أغرار ومأجورين قديماً وحديثاً.

قال العلامة المحقق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمته في أول مسند أبي هريرة رضي الله عنه من "مسند الإمام أحمد": «وقد لهج أعداء السنة، أعداء الإسلام، في عصرنا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا - زعموا - إلى تشكيك الناس في الإسلام تبعاً لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم. وما صح من الحديث - في رأيهم - إلا ما وافق أهواءهم وما يتبعون من شعائر أوروبة وشرائعها، ولن يتورع أحدهم عن تأويل القرآن إلى ما يُخرج الكلام عن معنى اللفظ في اللغة التي نزل بها القرآن ليوافق تأويلهم هواهم وما إليه يقصدون؟!»

وما كانوا بأول من حارب الإسلام في هذا الباب، ولهم في ذلك سلفٌ من أهل الأهواء قديماً، والإسلام يسير في طريقه قُدماً، وهم يصيحون ما شأؤوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم، وإما يدمرهم تدميراً.

ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون، بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين، زائغين كانوا أم ملحدين، كانوا علماء مطلعين، أكثرهم ممن أضله الله على علم! وأما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة وامتضاع ألفاظ لا يُحسنونها يقلدون في الكفر، ثم يتعالمون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم.

ولقد رأيت الحاكم أبا عبد الله، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، حكى في كتابه "المستدرک" (٣/ ٥١٣) كلام شيخ شيوخه، إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن

خزيمة (المتوفى سنة ٣١١ هـ) في الرد على من تكلم في أبي هريرة، فكانها هو يرد على أهل عصرنا هؤلاء، وهذا نص كلامه:

«وإنما يتكلم في أمر أبي هريرة، لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار:

- إِمَّا مُعْطَلٌ جَهْمِيٌّ يَسْمَعُ أَخْبَارَهُ الَّتِي يَرُونَهَا خِلَافَ مَذْهَبِهِمْ - الَّذِي هُوَ كُفْرٌ - فَيَشْتُمُونَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَيَرْمُونَهُ بِمَا اللَّهُ تَعَالَى قَدْ نَزَّهَهُ عَنْهُ تَمْوِيهَا عَلَى الرَّعَاءِ وَالسَّفَلِ، أَنَّ أَخْبَارَهُ لَا تَثْبُتُ بِهَا الْحُجَّةُ؟
- وَإِمَّا خَارِجِيٌّ، يَرَى السَّيْفَ عَلَى أَمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يَرَى طَاعَةَ خَلِيفَةٍ، وَلَا إِمَامًا إِذَا سَمِعَ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي هُوَ ضَلَالٌ، لَمْ يَجِدْ حِيلَةً فِي دَفْعِ أَخْبَارِهِ بِحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ كَانَ مَفْرَعُهُ الْوَقِيعَةُ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ!
- أَوْ قَدَرِيٌّ اعْتَزَلَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَكَفَرَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْأَقْدَارَ الْمَاضِيَةَ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَقَضَاهَا قَبْلَ كَسْبِ الْعِبَادِ لَهَا إِذَا نَظَرَ إِلَى أَخْبَارِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّتِي قَدْ رَوَاهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ لَمْ يَجِدْ بِحُجَّةٍ تُؤَيِّدُ صِحَّةَ مَقَالَتِهِ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ وَشُرْكٌ، كَانَتْ حُجَّتُهُ عِنْدَ نَفْسِهِ أَنَّ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا!
- أَوْ جَاهِلٌ يَتَعَاطَى الْفِقْهَ وَيَطْلُبُهُ مِنْ غَيْرِ مَظَانِّهِ إِذَا سَمِعَ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا يُخَالِفُ مَذْهَبَ مَنْ قَدْ اجْتَبَى مَذْهَبَهُ، وَاخْتَارَهُ تَقْلِيدًا بِلا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ تَكَلَّمَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، وَدَفَعَ أَخْبَارَهُ الَّتِي تُخَالِفُ مَذْهَبَهُ، وَيَحْتَجُّ بِأَخْبَارِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ إِذَا كَانَتْ أَخْبَارُهُ مُوَافِقَةً لِمَذْهَبِهِ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ

هَذِهِ الْفَرْقُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْبَارًا لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهَا أَنَا ذَاكِرٌ بَعْضُهَا
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ...» (١).

ثم أخذ ابن خزيمة رحمته الله يذكر بعض الأحاديث التي استشكلت من أحاديث أبي
هريرة، ثم يجيب عنها.

هذه كلمة الحق في أبي هريرة رحمته الله وأحاديثه، وهذا مما ذهب إليه أئمة الهدى
وأعلام الدين، وكبار فقهاء الإسلام، ويدهم الحجة، وبألستهم المنطق، ومعهم
التاريخ الصحيح ووسيلتهم البحث العلمي الهادي الرصين.

(١) مسند أحمد، تحقيق أحمد محمد شاكر، هامش (٦/ ٥٢٢)

من افتراءات المستشرقين على الإمام الزهري رَحْمَةُ اللَّهِ

لقد كان الإمام ابن شهاب الزهري رحمته هدفاً مهماً، وغرضاً تُوجَّه إليه سهام الطعن والتشويه والافتراء من قِبَل المستشرقين، وعلى رأسهم المستشرق اليهودي "جولد تسيهر"؛ لأنه إذا ذهب الثقة في هذا الإمام وفي حديثه ومروياته، ذهبت الثقة في كتب السنة كلها، لما عُلِم من عظيم مقام الإمام الزهري في علم السنة، كما أن الطعن في الزهري وأمثاله، مدخلٌ للطعن في جميع الرواة الذين هم دون الزهري علماً وحفظاً وجمالةً.

الافتراء الأول:

زعم "جولد تسيهر" بأن صلة الإمام الزهري بالأمويين هي التي مكَّنت لهم أن يستغلوه في وضع الأحاديث الموافقة لأهوائهم حيث قال: «ولم يكن الأمويون وأتباعهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد استغل الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث».

وزعم أن إبراهيم بن الوليد الأموي جاء إلى الزهري بصحيفة وطلب منه أن يأذن له بنشر أحاديث فيها على أنه سمعها منه، فأجازه الزهري من غير تردد، وقال له: «من يستطيع أن يميزك بها، وهكذا استطاع أن يروي الأموي ما كتب في الصحيفة على أنها مروية عن الزهري.

والجواب:

أولاً: عندما يدافع العلماء عن الإمام الزهري رحمته فإنهم لا ينكرون اتصاله بالأمويين، ووجود علاقات وصلات بينهم وبينه، استمرت طيلة أربعين عاماً، ولكن هذه الصلة ما كانت لتؤثر أبداً على ديانته وأمانته، بل كان قائماً فيها بما أوجبه الله عليه من النصح والتذكير والتوجيه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس أدل على

ذلك من تلك المواقف التي أثبتتها كتب التاريخ، والتي تبين مدى جرأته وصلابته في الحق، وعدم مدهنته أو سكوته عن الباطل مهما كان قائله.

ثانيًا: إن "جولد تسيهر" نفسه قد صور عصر بني أمية على أنه عصر ظلم وجور، وأن الأتقياء من علماء المدينة كانوا معهم في خصام وعداء مستمر، والمعروف من ترجمة الزهري أنه نشأ بالمدينة، وأخذ عن شيوخها، وعلى رأسهم إمام التابعين في عصره سعيد بن المسيب فقد لزمه حتى مات، فلماذا لم يبغضه علماءها أو يحذروا منه أو يكذبوه إذا كان بالفعل يكذب ويضع الأحاديث لصالح الأمويين؟!

ثالثًا: هب أن الخوف من الأمويين كان هو الحامل لأولئك العلماء على عدم انتقاده، فلماذا لم ينتقده العلماء في دولة بني العباس، كما هاجموا خلفاء بني أمية وأمراءهم وأعوانهم؟! لماذا سكت عنه أئمة الحديث وعلماء الجرح والتعديل كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري ومسلم، وابن أبي حاتم، وأمثالهم ممن كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، وكان أحدهم ربما جرح أباه أو أخاه إذا كان فيه ما يستحق الجرح، بل رأيناهم على العكس من ذلك يشيدون به، وبحفظه وأمانته وإتقانه، ويخرجون أحاديثه في كتبهم، وإليك طرفًا من أقوالهم:

قال الإمام أحمد: «الزهري أحسن الناس حديثًا، وأجود الناس إسنادًا»، وقال الإمام مالك رحمته الله: «قدم ابن شهاب المدينة فأخذ بيد ربيعة، ودخلا إلى بيت الديوان، فما خرجا إلى العصر، فقال ابن شهاب: «ما ظننت أن بالمدينة مثلك»، وخرج ربيعة وهو يقول: «ما ظننت أن أحدًا بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب».

وعرفه ابن حبان في "الثقات" فقال: «كان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار، وكان فقيها فاضلاً روى عنه الناس»، وقال عنه الذهبي في "السير": «الإمام العَلَم، حافظ زمانه»، وقال في "تذكرة الحفاظ": «الزهري أعلم الحفاظ»، وقال الحافظ ابن حجر: «الفقيه الحافظ، مُتَّقٍ على جلالته وإتقانه».

وكل هذا غيض من فيض مما قيل في هذا الإمام الجهمي، مما يبين بجلاء أنه كان فوق متناول الشبه، وأرفع من أن تعلق به السنة السوء، وأكرم من أن يوصف بكذب أو وضع أو مملأة للباطل وأهله.

رابعاً: أما قصة إبراهيم بن الوليد فإن رواية ابن عساكر في "تاريخ دمشق" قد صرحت بعرضه على الزهري ما سمعه منه، وفيها يقول معمر: «رأيت رجلاً من بني أمية يقال له إبراهيم بن الوليد جاء إلى الزهري وعرض عليه كتاباً من علمه، ثم قال: «أحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟»، قال: «نعم، فمن يحدثكموه غيري؟».

فعلى هذا يكون إبراهيم قد عرض على شيخه صحيفة هي من أحاديثه، وهذا العرض يسمى في اصطلاح المحدثين (عرض المناولة) وهو أن يناول الشيخ التلميذ كتاباً من سماعه، ويقول: «ارو هذا عني»، أو يأتيه الطالب بكتاب قد سمعه من الشيخ فيتأمله الشيخ ثم يقول: «ارو هذا عني»، وهو وجه من وجوه التحمل إذا كان معها إجازة، وقد كان كثير من تلاميذ الزهري يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه، فيتأملها ويحيزهم بها، وما صنع إبراهيم بن الوليد - إن صحت الرواية - إنما هو من هذا القبيل، أما أن يكون إبراهيم دون أحاديث من عنده، ثم طلب من الزهري أن يسمح له بروايتها عنه ووافقه الزهري على ذلك، فهو مما يتنافى مع ديانة هذا الإمام وصدقه وأمانته، فضلاً عن الحقيقة التاريخية.

الافتراء الثاني:

ومما ادعاه "جولد تسيهر" كذلك أن عبد الملك بن مروان منع الناس من الحج أيام محنة عبد الله بن الزبير، وبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى، ليحج الناس إليها، ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهري وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية مستعداً لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع حديث: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

والجواب:

أولاً: إن الذي عليه أكثر المؤرخين أن الذي بنى قبة الصخرة إنما هو الوليد بن عبد الملك وليس عبد الملك بن مروان وحتى على افتراض ثبوت القصة التي تفيد بأن عبد الملك هو الذي بناها فليس فيها على الإطلاق ما يفيد أنه كان يريد من ذلك أن يحج الناس إليها ويتركوا الحج إلى الكعبة، لأن مثل هذا الفعل فيه من الكفر الصريح ما لا يمكن أن يسكت عنه علماء الإسلام في ذلك العصر، ولم نر أحداً من أهل العلم، بل ولا من خصوم بني أمية الذين كانوا لهم بالمرصاد، ذكر ذلك من جملة المطاعن والمآخذ عليهم.

ثانياً: إن الإمام الزهري وُلد سنة إحدى وخمسين أو ثمان وخمسين للهجرة، ومقتل عبد الله بن الزبير رحمه الله كان سنة ثلاث وسبعين، فيكون عمر الزهري حينئذٍ اثنين وعشرين عاماً على الرواية الأولى، وخمس عشرة سنة على الرواية الثانية، فهل يُعقل أن يكون الزهري في تلك السن ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية، بحيث تتلقى منه حديثاً موضوعاً يدعوها فيه للحج إلى القبة بدلاً من الكعبة؟؟!

ثالثاً: إن النصوص التاريخية كلها تقطع بأن الإمام الزهري لم يلتق بعبد الملك بن مروان لأول مرة إلا بعد مقتل عبد الله بن الزبير رحمه الله بسنوات، فقد نقل الذهبي وغيره عن الليث بن سعد أنه قال: «قدم ابن شهاب على عبد الملك سنة اثنين وثمانين»، وابن الزبير إنما قتل سنة ثلاث وسبعين، وبعد مقتله استتب الأمر لعبد الملك فلم يكن بحاجة إلى مَنْ يضع له أحاديث يصرف الناس بها عن الحج حتى لا يلتقوا بابن الزبير.

رابعاً: إن حديث: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، الذي زعم "جولد تسيهر" أنه موضوع مكذوب، حديثٌ صحيح مرويٌّ في أصح كتب السنة، فقد أخرجه البخاري و مسلم في صحيحهما، وأصحاب السنن الأربعة والإمام أحمد وغيرهم، وقد روي من طرق

مختلفة من غير طريق الزهري، فلم ينفرد الزهري رحمته الله برواية هذا الحديث حتى يُتهم بوضعه.

خامساً: إن حديث: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، ليس فيه أبداً فضل قبة الصخرة، أو الدعوة إلى الحج إليها والطواف حولها بدلاً عن الكعبة، وغاية ما فيه فضل الصلاة في بيت المقدس، وهو أمرٌ دلت عليه النصوص، وذكر شيخ الإسلام اتفاق علماء المسلمين على استحباب السفر للعبادة المشروعة فيه.

فلا يصح أبداً أن يربط هذا الحديث الصحيح بغيره من الأحاديث المكذوبة في فضائل الصخرة والتي ليس للزهري فيها يدٌ أو رواية، وقد نقدها أهل العلم وبينوها حتى قالوا: «كل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى».

الافتراء الثالث:

زعم "جولد تسيهر" أن الزهري اعترف اعترافاً خطيراً في قوله: «إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث»، فقال: إن هذا يفهم منه أنه كان مستعداً لأن يخضع لرغبات الحكومة في كتابة بعض الأحاديث، مستغلاً اسمه وشهرته في الأوساط العلمية.

والجواب:

أولاً: قد حرف "جولد تسيهر" هذا النص الذي نقله تحريفاً يقلب المعنى رأساً على عقب، ويوهم القارئ أن الزهري رحمته الله كان له دور في وضع بعض الأحاديث، مع أن النص الصحيح الذي أثبتته المؤرخون - كابن عساكر في "تاريخ دمشق" وابن سعد في "الطبقات"، والذهبي في "السِّيَر" وغيرهم - أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس؛ ليعتمدوا على ذاكرتهم، ولا يتكَلِّموا على الكتب - فلما طلب منه هشام وأصر عليه أن يُملِي على ولده ليمتحن حفظه، أملى عليه أربعمئة حديث، فلما خرج من عند هشام، نادى بأعلى صوته: «يا أيها الناس إنا كنا منعناكم أمراً قد بذلناه الآن لهؤلاء، وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث»، فتعالوا حتى أحدثكم

بها»، فحدثهم بالأربعمئة حديث، فيكون معنى العبارة إنهم أكرهونا على كتابة أحاديث رسول الله ﷺ، بعد أن كنا نرويها من حفظنا.

ثانيًا: مما يؤكّد هذا المعنى رواية الدارمي بإسناد صحيح لقول الزهري: «كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا عليه السلطان، فكرهنا أن نمنعه أحدًا»، وهو يدلّك على مبلغ ديانة هذا الإمام، وأمانته وإخلاصه في نشر العلم، حيث لم يرض أن يبذل للأمرء ما منعه عن عامة الناس، فجاء هذا المستشرق الحاقّد، فأسقط "أل" ليتغير المعنى تمامًا، وينقلب رأسًا على عقب فيصير المعنى إنهم أكرهونا على وضع أحاديث من عندنا ننسبها إلى رسول الله ﷺ.

الافتراء الرابع:

لم يكتف "جولد تسيهر" بما تقدم، بل أخذ يبحث عن كل شاردة وواردة، ويتصيد كل ساقط من القول، ليتخذ من ذلك دليلًا على التشكيك في أمانة الزهري ودينه وخلقه، حتى وإن كانت النصوص التاريخية - التي يتجاهلها عمدًا أو يحرفها إذا اقتضت الضرورة - تُكذّبه وتدحض كل شبهاته، ومن ذلك زعمه بأن الزهري حجّ مع "الحجاج بن يوسف الثقفي" الذي عرف بالجور والظلم.

والجواب:

إن الثابت تاريخيًا أن الزهري رحمه الله إنما حج مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وكان معه حين اجتمع مع الحجاج كما ورد ذلك في "تهذيب التهذيب".

الافتراء الخامس:

عاب "جولد تسيهر" على الزهري أنه تولى القضاء "ليزيد الثاني" وكان الأولي به - لو كان تقياً - أن يهرب كما هرب الشعبي والصالحون محتجاً بحديث: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ»^(١)، فجعل من ذلك مبرراً كافياً لاختلال مروءته وسقوط عدالته.

والجواب:

أولاً: إن أحداً من أهل العلم لم يعتبر تولى القضاء من موجبات الجرح، والالتهام في العدالة، وقد تولى رسول الله ﷺ القضاء بين الناس، وولاه بعض الصحابة كعليٍّ ومعاذ ومعدل بن يسار وغيرهم، كما تولى الخلفاء الراشدون بأنفسهم القضاء، وولى عمرُ أبا الدرداء قضاء المدينة، و شريحاً قضاء البصرة، و أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة.

كما تولى كثير من التابعين القضاء لبني أمية وغيرهم مثل شريح، وأبي إدريس الخولاني، والحسن البصري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، ومسروق، ومنهم مَنْ تولى القضاء للحجاج نفسه، ومع ذلك فلم يرد

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِي. (مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ) أَي تَصَدَّى لِلْقَضَاءِ وَتَوَلَّاهُ. (فَقَدْ ذُبِحَ) الْمُرَادُ ذُبِحَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ بَيَّنَّ عَذَابِ الدُّنْيَا إِنْ رَشِدَ وَبَيَّنَّ عَذَابِ الْآخِرَةِ إِنْ فَسَدَ. وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ الذَّبْحِ بِالسَّكِّينِ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يُخَافُ مِنْ هَلَاكِ دِينِهِ دُونَ بَدَنِهِ وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي أَنَّ الذَّبْحَ بِالسَّكِّينِ فِيهِ إِرَاحَةٌ لِلْمَذْبُوحِ وَبِغَيْرِ السَّكِّينِ كَالْحَنْقِ وَغَيْرِهِ يَكُونُ الْأَلَمُ فِيهِ أَكْثَرَ فَذَكَرَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّحْذِيرِ.

وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى التَّحْذِيرِ مِنْ وَلَايَةِ الْقَضَاءِ وَالْدُّخُولِ فِيهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِذَّبْحِ نَفْسِهِ فَلْيَحْذَرَهُ وَلْيَتَوَقَّهْ فَإِنَّهُ إِنْ حَكَمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ أَوْ جَهْلِهِ لَهُ فَهَوَ فِي النَّارِ.

وَالْمُرَادُ مَنْ ذَبَحَ نَفْسَهُ إِهْلَاكُهَا أَيْ فَقَدْ أَهْلَكَهَا بِتَوَلِّيهِ الْقَضَاءَ وَإِنَّمَا قَالَ بِغَيْرِ سَكِّينَ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِالذَّبْحِ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ الَّذِي يَكُونُ غَالِبًا بِالسَّكِّينِ بَلْ أُرِيدَ بِهِ إِهْلَاكُ النَّفْسِ بِالْعَذَابِ الْآخِرِيِّ. (انظر: عون المعبود

عن أحد من الأئمة جرح أي منهم، لتوليهم منصب القضاء، بل رأيناهم على العكس من ذلك اتفقوا على تعديلهم وتوثيقهم.

ثانياً: قد نص أهل العلم على أن القضاء تعزيره الأحكام التكليفية الخمسة، وأنه قد يجب أحياناً على من تعين عليه، لما فيه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأداء الحقوق إلى أهلها، والإصلاح بين الناس، وأن تولي القضاء للظلمة جائز بلا نزاع.

ثالثاً: إن المقصود من الوعيد الوارد في الحديث وغيره من الأحاديث، حث القاضي على توخي الحكم الشرعي، والعدل بين الناس، وتحذير من لم يكن أهلاً لتولي هذا المنصب، أو لم يؤد الحق فيه، وليس المراد منه النهي عن تولي القضاء مطلقاً.

نعم فر كثير من العلماء من القضاء، وتحمل بعضهم في سبيل ذلك بعض الأذى، ولكن أحداً منهم لم يفعل ذلك لكونه مُسَقِطاً للعدالة وداعية إلى الجرح، وإنما فعلوه بدافع الورع والزهد، والخوف من أن يلقوا الله وعليهم تبعات من أمور الناس.

وبهذا يُعلم أن تَوَلَّى القضاء ليس مُسَقِطاً للعدالة - كما أراد أن يصوره اليهودي جولد تسيهر -، بل هو شرفٌ عظيم لمن قام بحقه، ولو لم يكن فيه إلا النيابة عن رسول الله ﷺ في الحكم بين الناس بما أنزل الله، لكفى بذلك شرفاً وفضلاً.

هذه هي أهم الشبه التي أثارها هذا المستشرق الحاقدا حول إمام من أكابر علماء السنة والحديث، والتي أراد من ورائها إفقاد الثقة به لدى المسلمين، وبالتالي إفقاد الثقة بالحديث النبوي، وهي - كما ترى - شُبّهٌ وأباطيل لا تستند إلى أية حقيقة تاريخية ثابتة، وإنما هي من نسج خياله، وصُنِعَ أحقادها، وعدائهم للحديث وأهله، والله غالب على أمره.

طعن أعداء السنة في كعب الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ

كعب الأحبار: هو أبو إسحاق كعب بن مانع الحِمَيْرِي، كان من أحبار اليهود، وأوسعهم اطلاعاً على كتبهم، ويقال له: كعب الخبر وكعب الأحبار، وهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وُلِدَ باليمن وأقام بها، وأسلم في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانتقل إلى المدينة، فأخذ عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الكتاب والسنة، وشارك في غزو الروم ثم انتقل إلى الشام في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأقام بمدينة حمص إلى أن مات بها سنة اثنتين وثلاثين، وقيل أربع وثلاثين، وقد بلغ مائة وأربع سنين.

إن كعب الأحبار من التابعين، وعلماء الجرح والتعديل - وهم الذين لا تخفى عليهم حقيقة أي راوٍ مهما تستر - لم يتهموا بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه، ولذا لا تجد له ذكراً في كتب الضعفاء والمتروكين وقد ترجم له الذهبي ترجمة قصيرة في "تذكرة الحفاظ" وتوسع ابن عساكر في ترجمته في "تاريخ دمشق" وأطال أبو نعيم في "الحلية" في أخباره وعظاته، وترجم له ابن حجر في "الإصابة" و "تهذيب التهذيب"، وقد اتفقت كلمة النقاد على توثيقه.

ورغم ثناء العلماء عليه، وتوثيق النقاد له وإخراج البخاري، ومسلم وأصحاب السنن عنه نجد بعض المغرورين في هذا العصر من أدعياء العلم، يطعن في كعب بأنه كان يكذب في الأخبار، وأن له يداً في مقتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشبهة الأولى:

أنه كان يكذب في الأخبار، ودليله عندهم ما رواه البخاري في "الصحيح" بسنده عن معاوية وهو يُحَدِّثُ رهطاً من قريش بالمدينة - يعني لما حج في خلافته - وذكر كعب الأحبار فقال: «إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ» وفي رواية أخرى: «لَمِنْ أَصْدَقِ».

والجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: إن كلام معاوية رضي الله عنه لا يدل على ما ذهب إليه أعداء السنة من أن كعب الأحبار كان وضاعاً كذاباً، بل إن هذا القول من معاوية رضي الله عنه توثيقاً لكعب وثناءً عليه بأنه أصدق المحدثين عن أهل الكتاب، وأن في بعض تلك الأخبار التي ينقلها بأمانة ما لا يطابق الواقع، فالكذب حينئذ مضاف إلى تلك الكتب، التي ينقل عنها لا إلى كعب، ولذلك يقول ابن الجوزي: «المعنى أن بعض الذي يُخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخبار الأخبار». فما أشبه قول معاوية «وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب» بقول قال ابن عباس في كعب: «بدل من قبله فوق في الكذب»^(١).

وابن الجوزي صاحب ملكة في النقد وكان حرباً على الوضاعين وكتابه "الموضوعات" أشهر الكتب وأحفلها وإن أخذوا عليه فيه أنه يتساهل في الحكم بالوضع أحياناً. فلو أنه كان يرى في كعب ما رأى أعداء السنة من أنه كان وضاعاً دسّاساً لما تردّد في تجريجه، ولما حمل كلمة معاوية على هذا المحمل الحسن ولا سيما وقد كان لسانه حاداً على الوضاعين كما يتبين ذلك جلياً لمن راجع مقدمة كتابه المذكور.

ثانياً: هذا الكلام من معاوية له وزنه فهو رجل داهية لا تخفى عليه الرجال ولا دسائسهم، ومعاوية لا يخشى كعباً ولا يعقل أن يتملقه، ولو يعلم فيه أكثر من ذلك لقاله، وقد حسن العلماء الظن بكعب الأحبار فحملوا هذه الكلمة على محمل حسن، قال ابن حبان في "الثقات": «أراد معاوية أنه يخطئ أحياناً فيما يُخبر به ولم يرد أنه كان كذاباً»، وقال القاضي عياض: «لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه وليس فيه تجريح لكعب بالكذب»^(٢).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٤).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٥).

فمن ثم يَتَبَيَّنُ أن لم يكن كعبًا رحمه الله وَضَاعًا وَلَا مُتَعَمِّدًا للكذب، وأنه إن كانت وقعت في بعض مروياته إسرائيليّات مكذوبة أو خرافات، فذلك إنما يرجع إلى مَنْ نقل عنهم من أهل الكتاب السابقين الذين بَدَّلُوا وَحَرَّفُوا، وإلى بعض الكتب القديمة التي مُلِئَتْ بالخرافات والإسرائيليات، ولو أنه تَحَرَّى الحق والصدق وَمَيَّزَ بين الغث والسمين من هذه المنقولات لكان أَوْلَى به وأَجْمَل.

الشبهة الثانية:

وهي قولهم: أنه كانت له يدٌ في مقتل عمر رحمه الله، ودليله عندهم ما رواه ابن جرير أن كعبَ الأحبار جاء إلى عمر بن الخطاب رحمه الله قبل مقتله بثلاثة أيام، وقال له: «اعهد فإنك ميت في ثلاثة أيام»، قال: «وما يدريك؟»، قال: «أجده في كتاب الله عز وجل في التوراة»، قال عمر: «إنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة؟»، قال: «اللهم لا، ولكن أجد صفتك وحليتك، وأنه قد فني أجلك».

قالوا: فهذه القصة تدل على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر، بل على اشتراكه فيها، ثم وضعها هو في هذه الصيغة الإسرائيلية ليدفع عن نفسه التهمة، ولينال ثقة المسلمين فيما يخبرهم به عن التوراة وغيرها.

والجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: إن ابن جرير، وغيره من المؤرخين لم يلتزموا الصحة فيما ينقلون ويحكون، ولذا تجد في كتبهم الضعيف والموضوع، والباحث المنصف إذا نقل خبراً من هذه الكتب ينبغي أن يمحسه سنداً ومتناً، ولا يأخذه قضية مسلمة.

ثانياً: عند مراجعة إسناد هذه القصة في "تاريخ الطبري" نجد فيه:

- ١- جنادة بن سلم، يخالف في بعض حديثه.
- ٢- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مجهول، ليس له ترجمة.

ثالثاً: من ينظر في هذه القصة لا يشك في أنها تنادي على نفسها بالكذب والاختلاق، وذلك:

١- لأنها لو كانت في التوراة لما اختص بعلمها كعب وحده، ولكن كان يشاركه العلم بها، أمثال عبد الله بن سلام ممن لهم علم بالتوراة.

٢- ولأنها لو صحت لكان المنتظر من عمر حينئذ أن لا يكتفي بقول كعب، ولكن يجمع طائفة ممن أسلم من أهل الكتاب، ولهم إحاطة بالتوراة، ويسألهم عن هذه القصة، وهو لو فعل لافترض أمر كعب، وظهر للناس كذبه، ولتين لعمر أنه شريك في مؤامرة دبرت لقتله، أو أنه على علم بها، وحينئذ يعمل عمر على الكشف عنها بشتى الوسائل، وينكل بمدبريها، ومنهم كعب، هذا هو المنتظر من أي حاكم عادي يقال له مثل ذلك، فضلاً عن عمر، المعروف بكمال الفطنة، وحدة الذهن، وتمحيص الأخبار. لكن شيئاً من ذلك لم يحصل، فكان ذلك دليلاً على اختلاقها.

٣- وأيضاً فإنها لو صحت لكان معناها أن كعباً له يد في المؤامرة، وأنه يكشف عن نفسه بنفسه، وذلك باطل لمخالفته طباع الناس، إذ المعروف أن من اشترك في مؤامرة، يبالغ في كتمانها بعد وقوعها، تفادياً من تحمّل تبعاتها، ويشدد حرصه، وتزداد مبالغته في الكتمان قبل وقوعها، حرصاً على نجاحها، فالكشف عن المؤامرة قبل وقوعها لا يكون إلا من مُغفل أبله، وهذا خلاف ما كان عليه كعب، من حدة الذهن، ووفرة الذكاء.

٤- ثم ما للتوراة وتحديد أعمار الناس، وتاريخ وفياتهم؟ إن الله إنما أنزل الكتب نورا وهدى للناس، لا لمثل هذه الأخبار التي لا تعدو أصحابها.

ومن ذلك كله يتبين لك أن هذه القصة مفتراة بدون أدنى اشتباه، وإن رمي كعب بالكيد للإسلام في شخص عمر، والكذب في النقل عن التوراة، اتهام باطل لا يستند على دليل أو برهان.

ومن عجيب أمر هؤلاء الطاعنين، أنهم يجعلون روايات المؤرخين حجة، لا يأتيها الباطل بحال إذا كان لهم غرض في إثبات مضمونها، ويتشككون في روايات البخاري، ومسلم إذا جاءت على غير ما يشتهون.

الشبهة الثالثة:

قال الحافظ في الإصابة (٥ / ٤٩٦): «وأخرج ابن أبي خيثمة بسند حسن عن قتادة قال: بلغ حذيفة أن كعباً يقول إن السماء تدور على قطب كالرَحَى فقال: «كذب كعب، إن الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾» (فاطر: ٤١).

والجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: قتادة لم يدرك كعباً ولا حذيفة إذ لم يدرك من الصحابة رضي الله عنهم إلا أنس وعبد الله بن سرجس، وهذا الخبر وإن لم يصح عن حذيفة فقد صح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فروى ابن جرير في تفسيره بإسناده عن أبي وائل، قال: جاء رجل إلى عبد الله، فقال: «من أين جئت؟»، قال: «من الشام»، قال: «من لقيت؟»، قال: «لقيت كعباً»، فقال: «ما حدثك كعب؟»، قال: «حدثني أن السموات تدور على منكب ملك»، قال: «فصدقته أو كذبت؟»، قال: «ما صدقته ولا كذبت»، قال: «لوددت أنك افتديت من رحلتك إليه براحتك ورحلها، وكذب كعب، إن الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا إِذْ مَسَّكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾» (فاطر: ٤١).

ثانياً: قوله «كذب كعب» معناه: «أخطأ كعب» فالأخبار التي ينقلها كعب بأمانة منها ما لا يطابق الواقع، فالكذب حينئذ مضاف إلى تلك الكتب، التي ينقل عنها كعب لا إلى كعب نفسه.

ثالثاً: في هذا الخبر الذي أورده أعداء السنة ما يرد على أعداء السنة؛ فإن فيه ما يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينقدون ما يذكر كعب من روايات عن أهل الكتاب.

الشبهة الرابعة:

أن عمر رضي الله عنه نهاه على أن يروي عن النبي شيئاً وتوعده بأن يترك الحديث عن رسول الله أو يلحقه بأرض القردة.

والجواب عن هذه الشبهة:

أن هذا القول المنسوب إلى عمر رضي الله عنه غير ثابت عنه.

الشبهة الخامسة:

هناك بعض الرويات المكذوبة لم تثبت عن كعب الأحبار واستدل بها أعداء السنة على الطعن فيه، ويكفي في الرد عليها أنها لا تثبت، ومنها:

١ - أنه قال: «أهل الشام سيف من سيوف الله ينتقم الله بهم ممن عصاه».

* هذا الأثر طعنوا فيه على كعب الأحبار بالتزلف إلى أهل الشام، ولا يصح إليه؛ فإن فيه عبد الله بن مسلم بن هرمز اتفقوا على ضعفه وبعضهم تركه، ولو صح فلا شيء فيه. فإن فضل الشام ثابت في القرآن والأحاديث المستفيضة.

٢ - ما رُوِيَ عَنْ سَعْدِ الْجَارِي مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ دَعَا أُمَّ كَلْثُومَ بِنْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَانَتْ تَحْتَهُ، فَوَجَدَهَا تَبْكِي فَقَالَ: «مَا يَبْكِيكِ؟»، فَقَالَتْ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا الْيَهُودِي - تَعْنِي كَعْبَ الْأَحْبَارِ - يَقُولُ إِنَّكَ عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ»، فَقَالَ عُمَرُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ رَبِّي خَلَقَنِي سَعِيدًا». ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى كَعْبٍ فَدَعَاهُ، فَلَمَّا جَاءَهُ كَعْبٌ قَالَ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْسَلِخُ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ». فَقَالَ عُمَرُ: «أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ مَرَّةً فِي الْجَنَّةِ وَمَرَّةً فِي النَّارِ»، فَقَالَ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّا لَنَجِدُكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ تَمْنَعُ النَّاسَ أَنْ يَقْعُوا فِيهَا فَإِذَا مِتَ لَمْ يَزَالُوا يَقْتَحِمُونَ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

* وسعد الجاري مجهول.

٣- ومن الأكاذيب ما رُوِيَ أنه لما افتُتحت إيلياء وأرضها على يد عمر في ربيع الآخر سنة ١٦ هـ ودخل عمر بيت المقدس دعا عمر كعب الأحبار وقال له: «أين ترى أن نجعل المصلّى؟!»، فقال كعب: «إلى الصخرة». فقال له عمر: «يا ابن اليهودية، ضاهيت والله اليهود»، وفي رواية أخرى: «خالطتك يهودية! وقد رأيتك وخلعتك نعليك!».

ولما أخذوا في تنظيف بيت المقدس من الكناسة التي كانت الروم قد دفتته بها سمع التكبير من خلفه فقال: «ما هذا؟»، فقالوا: «كَبَّرَ كعب وكبر الناس بتكبيره!»، فقال عمر: «عليّ به»، فأتى به فقال: «يا أمير المؤمنين، إنه قد تنبأ علي ما صنعت اليوم نبيٌّ منذ خمسمائة سنة!»، قال: «وكيف؟»، فقال: «إن الروم قد أغاروا على بني إسرائيل فأدبلوا عليهم فدفنوه! إلى أن وليت فبعث الله نبيًّا على الكناسة فقال: أبشري، أوري سلم، عليك الفاروق ينقيك مما فيك!».

٤- أن كعب قال: «إن الله قال للصخرة أنت عرشي الأدنى وأنها موضع قدم الرحمن».

٥- أن عروة قال: كنا قعودًا عند عبد الملك حين قال كعب: «إن الصخرة موضع قدم الرحمن يوم القيامة»، فقال: كذب كعب، إنما الصخرة جبل من الجبال، إن الله يقول: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ (طه: ١٠٥).

٦- أن كعب قال: «قال الله عز وجل لبيت المقدس: «أنت جنتي وقدي وصفوتي من بلادي، من سكنك فبرحمة مني، ومن خرج منك فبسخط مني عليه».

٧- أن عمرو بن العاص مر على كعب الأحبار فعثرت به دابته فقال: «يا كعب أتجد في التوراة أن دابتي تعثر بي؟»، قال: «لا ولكن أجد في التوراة رجلا ينزو في الفتنة كما ينزو الحمار في القيد».

٨- ما رُوِيَ عَنْ محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي، قال: اصطحب قيس بن خرشة وكعب حتى إذا بلغا صفيين وقف ثم نظر ساعة، ثم قال: «ليهاقن بهذه البقعة

من دماء المسلمين شيء لا يهراق ببقعة من الأرض مثله»، فغضب قيس وقال: «ما يدريك يا أبا إسحاق، ما هذا؟ فإن هذا من الغيب الذي استأثر الله به»، فقال كعب: «ما من الأرض شبر إلا مكتوب في التوراة الذي أنزل الله على موسى ما يكون عليه وما يخرج منه إلى يوم القيامة».

٩- ما رُوِيَ أن كعباً كان يقص، فقال عبد الرحمن بن عوف: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقص إلا أمير أو مأمور أو مختال». فأتى كعب فقيل له: «ثكلتك أمك، هذا عبد الرحمن يقول كذا وكذا»، فترك القصص، ثم إن معاوية أمره بالقصص، فاستحل ذلك بعد.

* وقد أورد هذا الرواية المكذوبة بعض الشيعة ليستفيد طعنًا مزدوجًا في معاوية وكعب.

١٠- ما روي أن كعباً قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنشدك الله يا كعب أتجدي خليفة أم ملكاً؟»، فقال له كعب: «بل خليفة»، فاستحلفه عمر فقال كعب: «خليفة والله من خير الخلفاء وزمانك خير زمان».

* وهذه الرواية المكذوبة أوردتها أحد الشيعة ليُظهر كعباً في صورة المتزلف، ويُظهر عمر رضي الله عنه في صورة الشاك في خلافته.

١١- ما روي عن عبد الله بن الحارث قال: كنت عند عائشة وعندها كعب الحبر فذكر إسرافيل، فقالت عائشة: «يا كعب، أخبرني عن إسرافيل»، فقال كعب: «عندكم العلم»، فقالت: «أجل، فأخبرني»، قال: «له أربعة أجنحة جناحان في الهواء، وجناح قد تسربل به، وجناح على كاهله، والعرش على كاهله، والقلم على أذنه، فإذا نزل الوحي كتب القلم، ثم درست الملائكة، وملك الصور جاثٍ على إحدى ركبتيه، وقد نصبت الأخرى، فالتقم الصور محني ظهره شاخص بصره إلى إسرافيل وقد أمر إذا رأى إسرافيل قد ضم جناحه أن ينفخ في الصور»، فقالت عائشة: «هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول».

* وهذه القصة المكذوبة قد أوردتها بعض الشيعة للطعن في أمانة عائشة رضي الله عنها، ولا وجه لذلك، فإن صحّت فقد طلبت عائشة رضي الله عنها من كعب أن يعرض عليها علمه لتختبره بما عندها من العلم الغزير.

١٢ - ما روي عن امرأة بن حباشة النميري قالت خرجنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيام خرج إلى الشام فنزلنا موضعاً يقال له القلت، قالت: فذهب زوجي شريك يستقي فوقعت دلوه في القلت فلم يقدر على أخذها لكثرة الناس فقبل له: أخر ذلك إلى الليل، فلما أمسى نزل إلى القلت ولم يرجع فأبطأ وأراد عمر الرحيل فأتيته وأخبرته بمكان زوجي فأقام عليه ثلاثاً وارتحل في الرابع، وإذا شريك قد أقبل فقال له الناس: «أين كنت؟».

فجاء إلى عمر رضي الله عنه، وفي يده ورقة يوارىها الكف وتشتمل على الرجل وتواريه فقال: «يا أمير المؤمنين إني وجدت في القلت سرباً، وأتاني آتٍ فأخرجني إلى أرض لا تشبهها أرضكم وبساتين لا تشبه بساتين أهل الدنيا، فتناولت منه شيئاً فقال لي: «ليس هذا أو أن ذلك»، فأخذت هذه الورقة فإذا وهي ورقة تين».

فدعا عمر كعب الأحبار وقال: «أتجد في كتبكم أن رجلاً من أمتنا يدخل الجنة ثم يخرج؟»، قال: «نعم، وإن كان في القوم أنبأئك به»، فقال: «هو في القوم»، فتأملهم فقال: «هذا هو»، فجعل شعار بني نمير خضراء إلى هذا اليوم.

١٣ - ما روي عن الأخنس بن خليفة الضبي قال: رأى كعب الأحبار عبد الله بن عمرو يفتي الناس فقال: «من هذا؟»، قالوا: «هذا عبد الله بن عمرو بن العاص»، فأرسل إليه رجلاً من أصحابه قال: «قل له: يا عبد الله بن عمرو، لا تفتر على الله كذباً فيسحقك بعذاب وقد خاب من افترى».

فأتاه الرجل فقال له ذلك، فقال ابن عمرو: وصدق كعب، قد خاب من افترى»، ولم يغضب، فأعاد عليه كعب الرجل فقال: «سله عن الحشر، ما هو، وعن أرواح المسلمين أين تجتمع وأرواح أهل الشرك أين تجتمع؟»، فأتاه فسأله فقال: «أما أرواح المسلمين فتجتمع بأريحاء، وأما أرواح أهل الشرك فتجتمع بصنعاء، وأما أول

الحشر فإنها نار تسوق الناس يرونها ليلاً ولا يرونها نهاراً»، فرجع رسول كعب إليه فأخبره بالذي قال فقال: «صدق، هذا عالمٌ فسَلُّوه».

١٤ - ما رُوِيَ عن كعب، قال: «إن الله عز وجل لما كلم موسى كلمه بالألسنة كلها سوى كلامه، قال له موسى: «أَيُّ رَبِّ هذا كلامك؟»، قال: «لا، لو كلمتك بكلامي لم تستقم له». قال: «أَيُّ رَبِّ، فهل من خلقت شيء يشبه كلامك؟»، قال: «لا، وأشد خلقي شبهها بكلامي أشد ما تسمعون من هذه الصواعق».

طعن أعداء السنة في وهب بن منبه رَحِمَهُ اللهُ

طعن فيه أعداء السنة بأنه وضاع ودَسَّاس.

والجواب:

وَهَبُ بْنُ مُنْبَهٍ من خيار التابعين وثقاتهم، ولم يطعن فيه بأنه وَضَّاعٌ وَدَسَّاسٌ إِلَّا أعداء السُّنَّة. فهو التابعي العابد الثقة، أبو عبد الله وهب بن منبه، اليماني الصنعاني، عالم أهل اليمن وحافظهم، وقاضيههم على مدينة صنعاء، كان من أبناء فارس، وأصل والده "مُنْبَه" من خراسان، من أهل هراة، بعثه كسرى فيمن بعثه لأخذ اليمن، وأسلم في حياة النبي ﷺ، وولد له وهب هذا سنة أربع وثلاثين، وهو باليمن.

وكانت له - إلى جانب علمه بالكتاب والسنة - خبرة واسعة بكتب أهل الكتاب والتاريخ والشعر، وأخرج له البخاري، ومسلم وأبو داود والنسائي، والترمذي - وكانت وفاته سنة مائة وعشر في أحد الأقوال.

تنبيه حول الإسرائيليات:

إن ما كان يحكيه مَنْ أسلموا من أهل الكتاب عن الكتب القديمة ليس بحجة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السلف لمناسبتة عنده لما ذكر في القرآن، وليس كل ما نُسِبَ إليهم في الكتب بثابتٍ عنهم، فإن الكذابين من بعدهم قد نسبوا إليهم أشياء كثيرة لم يقولوها. وما صح عنهم من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبهم. فإن كثيراً من كتبهم انقرضت نُسخُها ثم لم يزلوا يحرفون ويبدلون.

وإن الباحث المُتَبَيَّنَّ والناقد البصير لا ينكر أنَّ الكثير من الإسرائيليات دخلت في الإسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا، وأنهم نقلوها بحسن نيَّةٍ، وكذلك لا ينكر أثرها السيئ في كتب العلوم وأفكار العوام من المسلمين، وما جرَّته على الإسلام من طعون أعدائه ظناً منهم أنها منه والإسلام منها براء. ولكن الذي لا يسلم به الباحث

أَنْ يَكُونَ كَعْبُ وَوَهَبٌ وَأَضْرَابُهُمَا مِمَّنْ أَسْلَمُوا وَحَسَّنَ إِسْلَامَهُمْ كَانَ غَرَضُهُمُ الدَّسُّ
وَالِاخْتِلَاقُ وَالْإِفْسَادُ فِي الدِّينِ.

وَلَقَدْ كَانَ مِنْ لُطْفِ اللَّهِ بِالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ هَذِهِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِنَّمَا كَانَتْ فِي
قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَأَحْوَالِ الْبَدْءِ وَالْمَعَادِ وَأَسْرَارِ الْخَلِيقَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا
لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْعَقَائِدِ إِلَّا بَعْضًا مِنْهَا مِمَّا يَنَافِي عَصَمَةَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُ يَدْرِكُ
كَذِبَهُ وَبَطْلَانَهُ بَادئُ الرَّأْيِ.

وَلَقَدْ كَانَ لِلْجَهَابِذَةِ الْحَدِيثِ وَنِقَادِهِ جِهَادٌ مَشْكُورٌ فِي الْكَشْفِ عَنْ هَذِهِ
الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ بَاطِلِهَا، وَغَثِّهَا مِنْ ثَمِينِهَا، وَمَا مِنْ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَايَاتِ
كَعْبٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا وَنَقَدُوهَا نَقْدًا عِلْمِيًّا نَزِيهًا، وَلَوْلَا هَذَا الْجِهَادُ الرَّائِعُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ
لَكَانَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَلَقَدْ بَلَغَ مِنْ تَحَوُّطِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ الْبَالِغِ الْغَايَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ فِيهَا
لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرِّفْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِالْأَخْذِ عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ
الْكِتَابِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ فَلَا، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنَ
الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَهُوَ تَحَوُّطٌ يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةٍ فِي النِّقْدِ وَبُعْدٍ نَظَرٍ مَحْمُودٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.